مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

2024



تمكين الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مصر

ريادة إقليمية وجهود حكومية

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum



مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنَّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى **بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي** في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام **ببناء مجتمع المعرفة**، ثم سار بخطًى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثَّل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولاً إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع **صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز**، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثرَ تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.



هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلِن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختِير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن **أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم** استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب **أفضل فكرة أو نموذج جديد** طوَّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ **(١٨) جائزة دولية** في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ **بجائزة (SAG Award)** الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على **٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية** في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز **ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال** (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنَح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز **ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards)** العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ **ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية**، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان**.



فريق عمل المركز

رئيس المركز

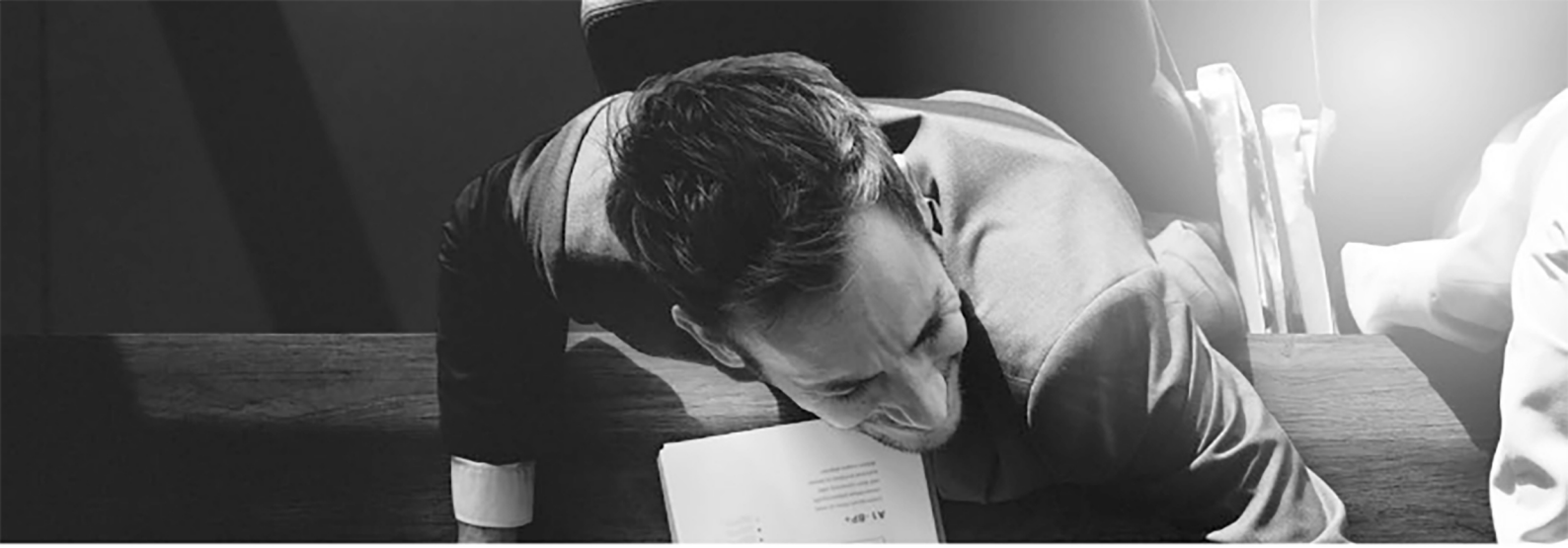
السيد الدكتور / أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن
أ. سالي عاشور
أ. منال طلعت





فريق الإعداد

أ. فاطمة الزهراء حلمي حمدون

خبير اقتصادي بالمكتب الفني لرئيس المركز

أ. فرح كريم

باحث اقتصادي مساعد بالمكتب الفني لرئيس المركز

أ. نورهان هاني

باحث سياسي مساعد بالمكتب الفني لرئيس المركز

أ. إيمان محمود

باحث اقتصادي بالإدارة العامة لمتابعة ومراجعة الاستراتيجيات

الإدارة العامة للجودة

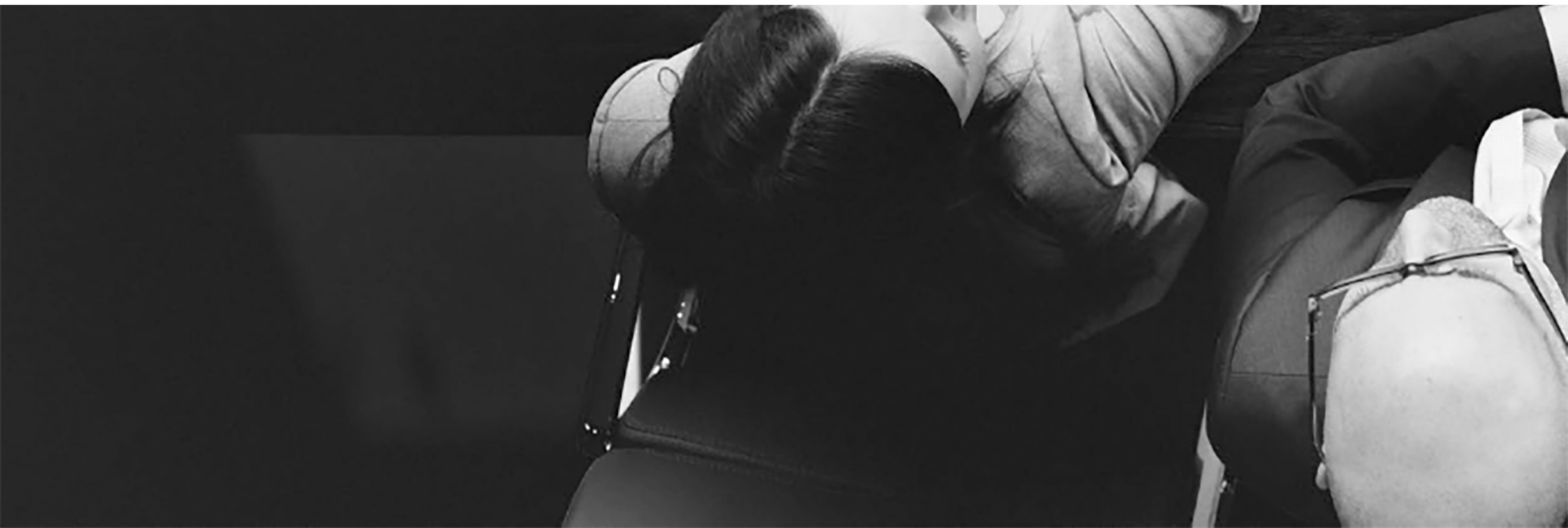
أ. مها عبد الفتاح يوسف

د. فتحي يوسف

أ. محمود حنفي

التصميم الجرافيكي

الإدارة العامة للتصميم الجرافيكي والمطبوعات





مقدمة

يكثر الخلط بين ريادة الأعمال والشركات الناشئة وغيرها من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، للتشابه في بعض المعايير (كعدد العمالة ورأس المال المدفوع)، ولكن هذا الخلط أمر غير منصفٍ لقطاع ريادة الأعمال، الذي يمتلك طبيعة خاصة، من حيث الغاية والهدف الرئيس وسبل تحقيقه. **فالريادي يستهدف إيجاد حل لمشكلة ما، أو تسهيل أساليب العيش والممارسات اليومية للأفراد عن طريق تقديم الخدمة أو السلعة بالاعتماد على أفكار ابتكارية تستخدم التكنولوجيا والأدوات الحديثة والمتطورة، سواء مكونات تكنولوجيا المعلومات أو الذكاء الاصطناعي أو إنترنت الأشياء.**

فمن سمات مشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة أنها تبدأ بفكرة مبتكرة تحمل **نسبة كبيرة من المخاطرة** يسعى صاحبها لتحويلها لواقع فعلي، وتستهدف **النمو والتوسع وتكوين الثروات** باستخدام الموارد المتاحة. أما المشروع التقليدي فيقتصر هدفه في ضمان الاستمرارية عبر توليد دخل مستمر يستهدف تغطية تكاليفه في المراحل الأولى وتحقيق ربح ذي نمو غير متسارع.

ويشير مصطلح الشركة الناشئة إلى: مشروع يتم إطلاقه من قبل رياديين يتطلعون لتطوير منتج أو خدمة يؤمنون أنّها تمس حاجة مطلوبة في السوق، أو تقدّم حلّاً فعالا لمشكلة ما وبالتالي تلاقي طلبا متناميا في السوق. **وغالبا ما تبدأ الشركات الناشئة برأس مال متواضع وتكاليف مرتفعة**، وتواجه تحدّيات جمّة في بداياتها من ناحية جلب التمويل اللازم لتنمية حجم عملياتها وتوسعة حضورها في السوق. ولهذا السبب تبحث عن رأس المال من مجموعة متنوعة من المصادر مثل أصحاب **رأس المال المخاطر**.



ولعلّ ما يميّز مصطلح الشركة الناشئة أو العبارة الدارجة بالإنجليزية Startup عن أي مشروع آخر، أن الشركات الناشئة تصبو نحو تحقيق نمو متسارع دون أن يصاحب هذا النمو ازدياد خطّي (ثابت) للتكاليف. وقديمًا، كان ينظر للكثير من الشركات الناشئة على أنها شركات ثانوية، إلا أنها أثبتت مدى قدرتها ومرونتها في التعامل مع التطورات والأحداث التي مر بها العالم مؤخرًا (كجائحة كورونا)، وكذلك قدرتها على تطويع الذكاء الاصطناعي للتعامل مع مشكلات التغييرات المناخية، لذا باتت الدول والحكومات طامحة لتعزيز مكانة تلك الشركات داخل اقتصاداتها.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الناشئة تتسم بالتوسع والنمو في وقت قصير؛ حيث ظهرت ما تُعرف بالشركات الناشئة الضخمة، والتي يُطلق عليها شركات اليونيكورن "Unicorn Startup"، وهي شركة ناشئة تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار، وقد بلغ عددها أكثر من ٢٨٠٠ شركة ناشئة منذ عام ٢٠٠٠، عبر أكثر من ٤٢٠ مدينة حول العالم. ومنذ عام ٢٠١٨، يتم إدراج أكثر من ١٠٠ شركة ناشئة يونيكورن جديدة كل عام، باستثناء عام ٢٠٢١، عندما ارتفع هذا العدد إلى ٧٨٧ خلال عام واحد.

كذلك تتسم الشركات الناشئة بالنظرة العالمية وإمكانية التوسع وتصدير خدماتها عالميًّا، فعادةً ما تكون فكرة الشركة الناشئة فكرة قابلة للتوسع والتطبيق على نطاق عالمي، فعلى سبيل المثال تلعب شركات اليونيكورن دورًا بارزًا في تشكيل وإعادة تعريف الصناعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة، والتوسع في أسواق جغرافية جديدة، وفي المقابل نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة عادةً ما تكون مرتبطة بمكان وسوق عمل محددين.

كما أثبتت الشركات الناشئة في الآونة الأخيرة أنها ليست فقاعة أو حادثًا عابرًا، بل إنها فاعل رئيس في الحياة الاقتصادية، من خلال قدرتها على خلق الوظائف وترجمة الأفكار إلى منتجات وخدمات، وإدخال تقنيات جديدة، وتحفيز القدرة التنافسية في السوق وتوليد الدخل والقيمة المضافة في الأسواق المحلية والدولية؛ ويمكن أن تُسهم الشركات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال لعبها دورًا حيويًّا ليس فقط في توفير فرص العمل، ولكن أيضًا في تشكيل محركات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. بجانب قدرة تلك الشركات على خلق وظائف جديدة، تلك الوظائف الجديدة التي تولدها صناعات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات والمجالات التكنولوجية المختلفة. بالإضافة إلى قدرة الشركات الناشئة على رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، وذلك من خلال سعيها لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتبقى مستمرة في السوق، وفي ظل التنافس بين الجميع على ضمان تلك الجودة، فإن الأمر سينعكس في النهاية على مستوى الإنتاج ككل. وفي النهاية، تتضح أهمية الشركات الناشئة عالميًّا في المساهمة في العمل المناخي، حيث تعمل الشركات الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا العمل المناخي على تقديم ابتكارات جديدة تُسهم في تقليص الانبعاثات الكربونية الصادرة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، من خلال الابتكار في تقنيات إعادة التصنيع وإعادة التدوير، والنقل الذكي والزراعة الذكية والعمل في مجال الطاقة النظيفة واستخدام التكنولوجيا الرقمية في التواصل بين الأفراد، فضلًا عن ابتكار أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

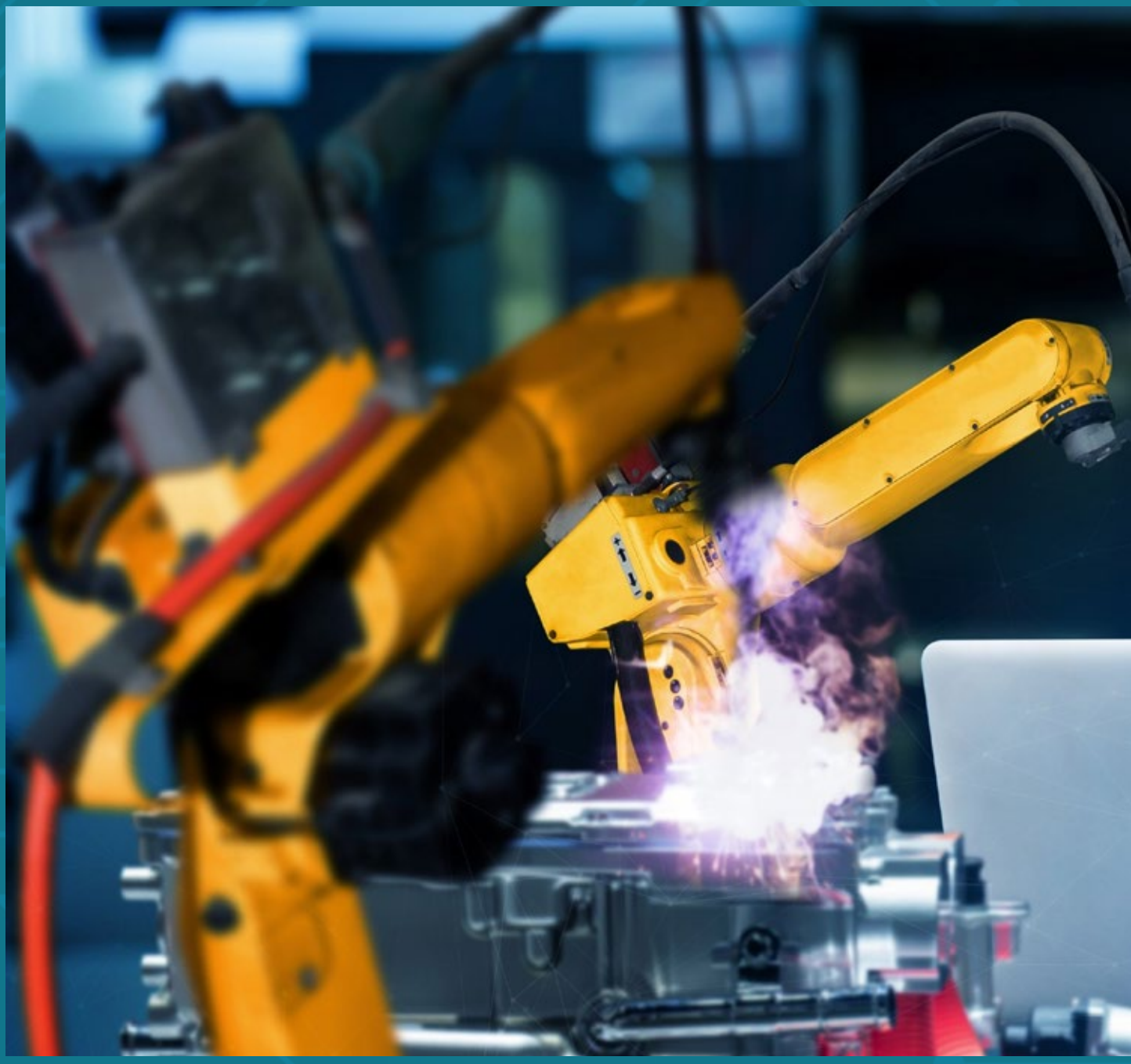
وبالتالي، استطاعت الشركات الناشئة التغلب على المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية الراهنة، وهو ما يجعل وجودها يصب في النهاية لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا لأهمية الشركات الناشئة وقطاع ريادة الأعمال كقاطرة للتنمية المستدامة، تناولت الدراسة الحالية دراسة تحليلية لطبيعة سوق الشركات الناشئة عالميًّا، وإقليميًّا، وفي الاقتصاد المصري؛ كما ركزت الدراسة على تحليل الوضع الراهن لقطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر، لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، والوقوف على الفرص والتحديات التي تواجهها تلك الشركات في بيئة الأعمال المصرية؛ كما يتم عرض أبرز الجهود الحكومية المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وتمكين الشركات الناشئة في مصر؛ وفي النهاية يتم عرض إطار عمل مقترح للنهوض بقطاع ريادة الأعمال وتعزيز دور الشركات الناشئة في الاقتصاد المصري. حيث تم تقسيم الدراسة إلى خمس نقاط رئيسة، وهي:

- **أولًا: ملامح سوق الشركات الناشئة عالميًّا**
- **ثانيًا: ملامح سوق الشركات الناشئة في مصر**
- **ثالثًا: تحليل الوضع الراهن لسوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مصر**
- **رابعًا: الجهود الحكومية المبذولة لتمكين الشركات الناشئة ودعم بيئة ريادة الأعمال**
- **خامسًا: برنامج عمل مقترح لتمكين الشركات الناشئة في مصر**



أولًا:
ملامح سوق الشركات الناشئة عالميًّا



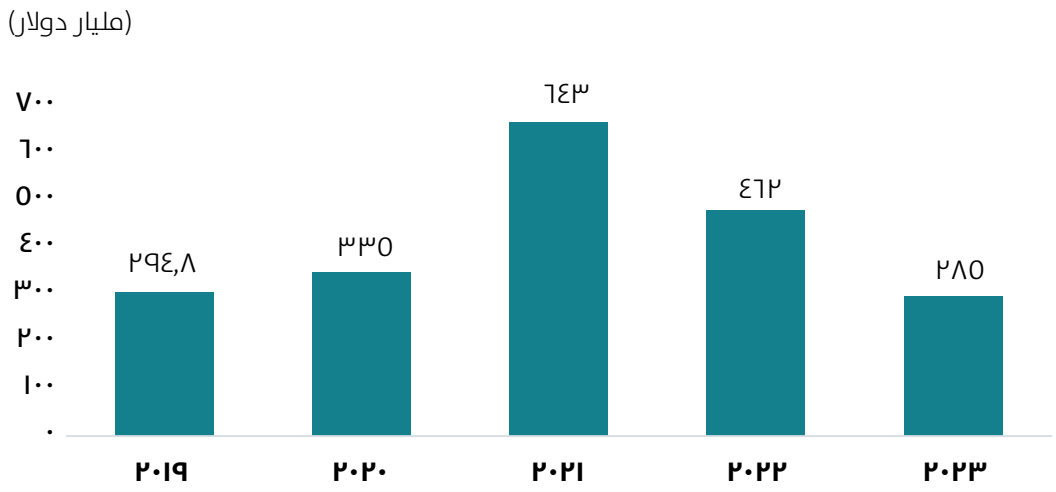


أولًا: ملامح سوق الشركات الناشئة عالميًّا

شهد العالم ارتفاعًا نسبيًّا في حجم التمويل الموجه للشركات الناشئة خلال الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢١)، حيث سجل التمويل عام ٢٠١٩ نحو ٢٩٤,٨ مليار دولار، وسجل عام ٢٠٢٠ تمويل بنحو ٣٣٥ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ١٣,٦٪؛ إذ أحدثت جائحة كوفيد-١٩ تحولات كبيرة في المشهد الاستثماري العالمي لرأس المال المخاطر. فأدت في بداية الأمر إلى حالة عدم اليقين، ومن ثم انخفاض نشاط رأس المال المخاطر، وواجهت الشركات الناشئة تحديات تمويلية، وخاصة في القطاعات المتضررة مثل السفر وتجارة التجزئة.



شكل (١): التمويل الموجه للشركات الناشئة عالميًّا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)



المصدر: بيانات Crunch base

وفي المقابل، مع استمرار الوباء، سرعان ما عادت سوق الشركات الناشئة للنمو بمعدلات سريعة ليبلغ التمويل أعلى مستوياته عام ٢٠٢١، بقيمة تُقدر بنحو ٦٤٣ مليار دولار بزيادة بلغت ٩٢٪. حيث شهدت قطاعات معينة مثل **الرعاية الصحية وتقنيات العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية والترفيه الرقمي زيادة في الاستثمار**، مما أدى إلى جذب شركات رأس المال المخاطر، إذ أدى التوجه العالمي للعمل عن بُعد والتحول الرقمي إلى فتح آفاق جديدة للاستثمار في التطبيب عن بُعد، والتعليم عبر الإنترنت، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، وتظهر البيانات أن تمويل المشاريع في عام ٢٠٢١ قد حطم الأرقام القياسية في جميع المجالات، حيث **ارتفع الاستثمار بأكثر من ١٠ أضعاف ما كان عليه قبل عقد من الزمن**.

علاوة على ذلك، سجل عام ٢٠٢٢ قيمة تمويل تُقدر بنحو ٤٦٢ مليار دولار بانخفاض بنحو ٢٨,١٪، تلاه عام ٢٠٢٣ الذي وصل حجم التمويل فيه إلى نحو ٢٨٥ مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضًا كبيرًا بنسبة ٣٨,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢. ومما سبق يُستنتج أن التوقعات العامة للمستثمرين تظل حذرة، حيث اجتمعت العوامل الجيوسياسية والاقتصادية وخلقت عدم اليقين في السوق، **ويمكن إسناد هذا الانخفاض في حجم التمويل إلى الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع التضخم وأسعار الفائدة، والاضطرابات في أسواق رأس المال العالمية، والتحديات المستمرة في سلسلة التوريد، واستمرار انتشار متحورات جديدة من فيروس كورونا في هذا الوقت**.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من تدهور حجم التمويل الموجه للشركات الناشئة عام ٢٠٢٣ بشكل عام، فإن بعض القطاعات قد استطاعت تحقيق صفقات تمويلية كبيرة، واستمرت في النمو، ومثال على ذلك، **الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث استحوذت تلك الشركات على استثمارات بما يبلغ نحو ٢٢,٥٪ من إجمالي التمويل عام ٢٠٢٣**، حيث وصل الاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة لعام ٢٠٢٣ إلى نحو ٦٤ مليار دولار.

كما نجحت بعض الشركات الناشئة التكنولوجية في السيطرة على أعلى الصفقات التمويلية، وفيما يلي، قائمة بأعلى ١٠ شركات ناشئة عالميًّا سيطرت على التمويل في الربع الأخير لعام ٢٠٢٣:

الجدول (١): أعلى الشركات الناشئة حصولًا على التمويل عالميًّا في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣

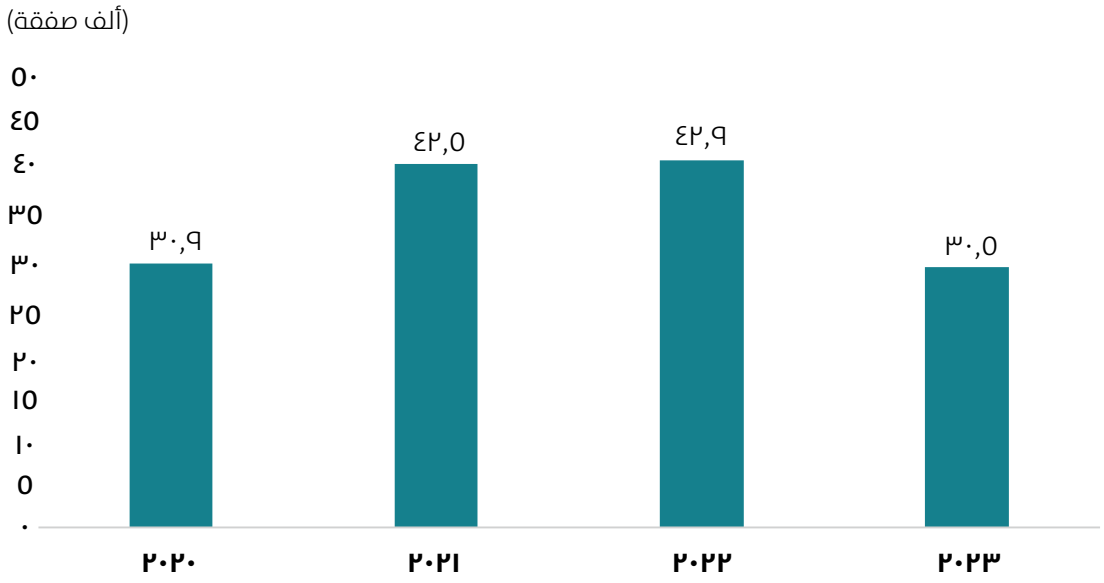
	الشركة	حجم التمويل	الدولة	نوع النشاط
١	Changxin Xinqiao	٢ مليار دولار	الصين	أشباه الموصلات
٢	Anthropic	٢ مليار دولار	الولايات المتحدة	الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي
٣	Metropolis	١,٧ مليار دولار	الولايات المتحدة	الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي
٤	Lazada	١,٥ مليار دولار	سنغافورة	التجارة الإلكترونية
٥	Commure	١,٣ مليار دولار	الولايات المتحدة	التكنولوجيا الصحية
٦	JUUL	١,٣ مليار دولار	الولايات المتحدة	السجائر الإلكترونية
٧	Generate	١,٠٦ مليار دولار	الولايات المتحدة	التكنولوجيا المالية
٨	Relativity	١,٠٥ مليار دولار	الولايات المتحدة	الفضاء الجوي والدفاع
٩	DAZN	مليار دولار	المملكة المتحدة	الاتصالات
١٠	Tabby	٩٥٠ مليون دولار	الإمارات	التكنولوجيا المالية

المصدر: The Q4'23 edition of Venture Pulse — KPMG Private Enterprise's quarterly report

ويتضح من الجدول السابق أن أبرز ٣ شركات ناشئة عالميًّا حصلت على تمويل في الربع الأخير لعام ٢٠٢٣، **هي شركات تكنولوجية**، حيث حصلت كل من شركتي Changxin Xinqiao و Anthropic على أعلى تمويل (بمقدار ٢ مليار دولار لكل منهما). حيث تُعد شركة Anthropic من أبرز الشركات الناشئة في مجال **الذكاء الاصطناعي**، وقد تأسست عام ٢٠٢١، وكذلك تعمل شركة Changxin Xinqiao في مجال أشباه الموصلات، وتأسست عام ٢٠٢١، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة Metropolis، والتي تعمل في مجال **الذكاء الاصطناعي** أيضًا، ومقرها لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتأسست عام ٢٠١٧، وقد حصلت على تمويل قدره ١,٧ مليار دولار.

وفيما يتعلق بعدد الصفقات في الشركات الناشئة عالميًّا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، فقد شهد عدد الصفقات المبرمة ارتفاعًا نسبيًّا على مدار هذه الأعوام، إلا أنه انخفض في عام ٢٠٢٣ مسجلًا حوالي ٣٠,٥ ألف صفقة، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (٢):

شكل (٢): عدد الصفقات في الشركات الناشئة عالميًّا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)



المصدر: تقرير حالة الشركات الناشئة ٢٠٢٤، الصادر عن CB INSIGHTS.

ويتضح من الشكل السابق أن عدد الصفقات في الشركات الناشئة قد وصل إلى حوالي ٣١ ألف صفقة عام ٢٠٢٠، ثم نما بشكل واضح حتى سجل حوالي ٤٢,٥ ألف صفقة في عام ٢٠٢١، ومن ثم ا**نخفض عدد الصفقات عام ٢٠٢٣ بحوالي ٢٨,٨٪ عن المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٢٢، مسجلًا حوالي ٣٠,٥ ألف صفقة فقط**.

وبمقارنة بيانات الربع الأول لعام ٢٠٢٤ ببيانات الربع الأخير لعام ٢٠٢٣، يتضح **انخفاض طفيف في عدد الصفقات في الربع الأول لعام ٢٠٢٤**، حيث سجل عدد الصفقات حوالي ٦,٢ آلاف صفقة مقارنة بحوالي ٦,٧ آلاف صفقة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣. وبمقارنة بيانات الربع الأول للعام الحالي ببيانات نفس الربع لعام ٢٠٢٣، فقد أظهرت البيانات **انخفاضًا جليًّا في عدد الصفقات من ٨,٩ آلاف صفقة في الربع الأول لعام ٢٠٢٣ وصولًا إلى ٦,٢ آلاف صفقة للربع الأول للعام الحالي**.

وفي سياقٍ متصل، كان الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ هو الأسوء على الإطلاق من حيث حجم التمويل الموجه للشركات الناشئة، حيث حصلت الشركات الناشئة عالميًا على أدنى مستوى تمويل (مقارنةً بمستويات التمويل الربع سنوية خلال السنوات الست الماضية). وعلى الرغم من التحسن الطفيف في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ (حيث بلغ مستوى التمويل نحو ٦٦ مليار دولار، وذلك بمعدل نمو ربع سنوي بنحو ٦٪)، فإنه عند مقارنةً البيانات بنفس الربع في العام السابق (الربع الأول من عام ٢٠٢٣)، يتضح انخفاض التمويل على أساس سنوي بنسبة ٢٠٪. ويعد الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ثاني أقل ربع على الإطلاق لتمويل الشركات الناشئة العالمية منذ بداية عام ٢٠١٨.

أما عن القطاعات التي استحوذت على النصيب الأكبر من التمويل في الشركات الناشئة في الربع الأول لعام ٢٠٢٤، **فقد أتي قطاع الرعاية الصحية والتكنولوجيا الحيوية على رأس هذه القطاعات**، حيث جمعت الشركات في هذا القطاع ١٥,٧ مليار دولار، أو نحو ٢٤٪ من إجمالي التمويل العالمي، واستمر **قطاع الذكاء الاصطناعي** في الظهور ضمن القطاعات الرائدة للاستثمار، وجمعت الشركات في هذا القطاع حوالي ١١,٤ مليار دولار، أو نحو ١٧٪ من إجمالي التمويل العالمي.

ومن المتوقع أن يظل استثمار رأس المال المخاطر على مستوى العالم منخفضًا نسبيًا حتى نهاية عام ٢٠٢٤، نظرًا للصراعات المستمرة في أوكرانيا والشرق الأوسط، والتضخم المرتفع وأسعار الفائدة المرتفعة، وتوقع إجراء ثلاثة انتخابات كبرى خلال عام ٢٠٢٤، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي، والانتخابات الرئاسية الأمريكية، والانتخابات العامة في المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من تلك التوقعات المتشائمة، فإن الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، قد أبدى مؤشرات إيجابية نسبيًا، حيث ارتفعت عدد صفقات رأس المال المخاطر قليلاً، لا سيما في أجزاء من أوروبا وآسيا، كما أنه من المتوقع أن **يظل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا النظيفة من المجالات الجاذبة لاستثمارات رأس المال المخاطر**، ويمكن أن يشهد **الأمن السيبراني** أيضًا زيادة في الاستثمار، حيث تتطلع الشركات إلى إدارة المخاطر السيبرانية التي يحركها الذكاء الاصطناعي.





وفي السياق ذاته، من المتوقع أن يصل إجمالي رأس المال المخاطر العالمي عام ٢٠٢٤ إلى ٤٦٨,٤ مليار دولار، وأن يصل عدد الصفقات إلى ٤٧,١ ألف صفقة؛ كذلك من المتوقع أن يستمر النمو في رأس المال المخاطر العالمي عام ٢٠٢٥ ولكن بمعدلات أكثر تباطؤًا، ليصل إلى ٤٧٧,٢ مليار دولار، بمعدل نمو ١,٩٪، على أن يصل عدد الصفقات إلى ٤٧,٥ ألف صفقة بمعدل نمو ٠,٨٪. علاوة على ذلك، ستظل الدول الخمس الرائدة عالميًّا في قطاع ريادة الأعمال (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وإسرائيل، وسنغافورة، وكندا) في الحصول على أعلى تمويلات رأس المال المخاطر حتى عام ٢٠٢٥.

وعند النظر إلى المدى الأبعد، من المتوقع أن يصل حجم سوق الشركات الناشئة إلى حوالي تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٢، مما يُظهر معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ ١٧,٩٪ خلال الفترة (٢٠٢٤- ٢٠٣٢). ويشهد السوق نموًا مطردًا مدفوعًا بفرص التمويل المتزايدة للشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، وزيادة الابتكار وريادة الأعمال، والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل blockchain، والتكنولوجيا الحيوية، وحلول الطاقة النظيفة لجذب أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة.

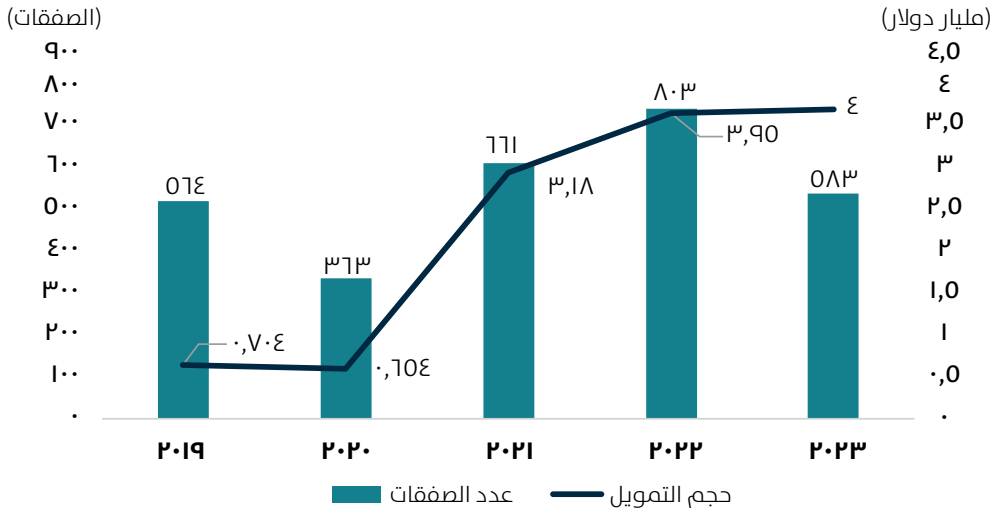
ملامح سوق الشركات الناشئة فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

وعلى صعيد آخر، برزت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمركز ديناميكي لنشاط الشركات الناشئة فـي السنوات الأخيرة، حيث جذبت اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين على مستوى العالم، وشهدت المنطقة صعودا لقطاع التكنولوجيا المالية كأحد أبرز الاتجاهات فـي الشركات الناشئة، ويمكن إسناد هذه الزيادة إلى حاجة المنطقة المتزايدة للخدمات المالية المبتكرة، فضلاً عن إدراك المستثمرين لاحتمال حدوث اضطراب فـي الأنظمة المصرفـية التقليدية.

وبالنظر إلى التمويل الموجه للشركات الناشئة فـي المنطقة، يتضح اتجاه التمويل للنمو المطرد خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣)، حيث ارتفعت قيمة رأس المال المخاطر فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **بأكثر من ٥ أضعاف**؛ مسجلة ٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٣، صعوداً من ٠,٦٥٤ مليار دولار فقط لعام ٢٠٢٠. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو القطاع الرقمي الذي قادته جائحة كوفـيد -١٩ قد سلط الضوء على أهمية الشركات الناشئة وإمكاناتها، وأن المستثمرين الذين كانوا يشعرون براحة أكبر فـي تخصيص رؤوس أموالهم للقطاعات التقليدية مثل العقارات، قد حولوا اهتمامهم أيضًا إلى الشركات الناشئة، مما ساعد على تعزيز ارتفاع الاستثمار فـيها، لا سيما فـي مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا الأغذية، وهي القطاعات التي استفادت أكثر من الوباء.

ومن ثم كان عام ٢٠٢١ نقطة تحول بالنسبة لبيئة عمل الشركات الناشئة والمشهد الاستثماري، إذ تم فـيه تحطيم العديد من الأرقام القياسية -أكبر جولة تمويل وأكبر عدد من الصفقات فـي هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة- وكذلك وصول سوفت بنك Softbank وسيكويا كابيتال Sequoia capital إلى المنطقة؛ كل ذلك أدى إلى رفع إجمالي الاستثمارات التي جمعتها الشركات الناشئة فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فـي عام ٢٠٢١، وسجل هذا العام حجم تمويل قدره ٣,١٨ مليارات دولار بزيادة تقارب ٥ أضعاف عن عام ٢٠٢٠، ثم سجل عام ٢٠٢٢ مبلغا قدره ٣,٩٥ مليارات دولار بزيادة ٢٤٪.

شكل (٣): حجم التمويل وعدد الصفقات فـي الشركات الناشئة فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠١٩-٢٠٢٣)



المصدر: تقرير WAMDA عن الاستثمارات فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبالنسبة لعدد صفقات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)، فقد شهد عدد الصفقات ارتفاعًا نسبيًّا على مدار هذه الأعوام، ووصل قمته عام ٢٠٢٢، حيث بلغ عدد الصفقات نحو ٨٠٣ صفقات بزيادة بنحو ٢١,٥٪ عن عام ٢٠٢١. في حين سجل عام ٢٠٢٣ تراجعا في عدد الصفقات للشركات الناشئة في المنطقة، حيث بلغت ٥٨٣ صفقة فقط، بانخفاض يقدر بنحو (٢٧,٤٪) عن العام السابق له؛ متراجعة بذلك إلى أرقام تقترب من تلك المحققة عام ٢٠١٩.

علاوة على ذلك، تظهر بعض البلدان كلاعبين رئيسين في جذب رأس المال المخاطر للمنطقة، حيث برزت **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر** كأفضل الوجهات للاستثمار في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وجدير بالذكر أن هذه الأسواق هي الأكثر نشاطًا، حيث استحوذت معًا على ٩٨٪ من إجمالي الاستثمارات و٧٥,٦٪ من جميع المعاملات عام ٢٠٢٣.

وفي سياق متصل، فقد **استقطب قطاع التكنولوجيا المالية** النسبة الكبرى من مبالغ التمويل في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك عام ٢٠٢٣، حيث استأثرت الشركات الناشئة في القطاع بنحو **٥٨٪ من إجمالي مبالغ التمويل شاملة الديون، ونسبة ٣٩٪ دون احتساب الديون**.

كما استحوذت الشركتان الناشئتان «تابي» و «تمارا»، المختصتان بنموذج الشراء الآن والدفع لاحقًا، على أكثر من ٢ مليار دولار على شكل ديون وحصص، أي نحو **٥١٪ من إجمالي تمويل الشركات الناشئة للمنطقة** والبالغ ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣. ودون احتساب تمويل الشركات الناشئة المتخصصة بهذا النموذج، وتبلغ قيمة الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية ٢٨٦ مليون دولار، متراجعًا بنسبة ٦٠٪ على أساس سنوي، كما **تصدرت أيضًا قطاعات التكنولوجيا الغذائية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الصحية والخدمات اللوجستية**.

وتتجه التوقعات العالمية لسوق واعد للاستثمار في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المتوقع أن ينمو حجم سوق رأس المال المخاطر من ٣,٥٣ مليارات دولار عام ٢٠٢٤ إلى ٥,٧٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٩، وذلك بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) قدره ١٠,٢٪ خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٩).


189.5

ثانيًا:
ملامح سوق الشركات الناشئة فـي مصر




817.92
54.85
24.56

ثانيًا: ملامح سوق الشركات الناشئة فـي مصر

يعد النظام البيئي للشركات الناشئة فـي مصر واحدًا من أقوى الأنظمة فـي مشهد ريادة الأعمال فـي شمال إفريقيا، ويقودها بشكل أساسي النظام البيئي فـي عاصمتها القاهرة. ونظرًا للحجم الهائل للسوق المصري وعدد السكان الذي يزيد عن ١٠٦ ملايين نسمة، فإن النظام البيئي المصري يُظهر إمكانات كبيرة. وتوفر مصر لرواد الأعمال والشركات الأجنبية إمكانية الوصول إلى المواهب الماهرة والفعالة من حيث التكلفة، وهو ما يجعلها وجهة جذابة لرواد الأعمال.

وفـي السنوات الأخيرة، حدثت طفرة فـي ريادة الأعمال، وتمويل رأس المال الاستثماري، وسياسات الشركات الناشئة المواتية، مما جعل مصر نقطة جذب للمستثمرين. كما أدى ظهور حاضنات التكنولوجيا والمسرعات العالمية إلى تعزيز نمو قطاع التكنولوجيا، لا سيما فـي مجال شركات التجارة الإلكترونية الناشئة.



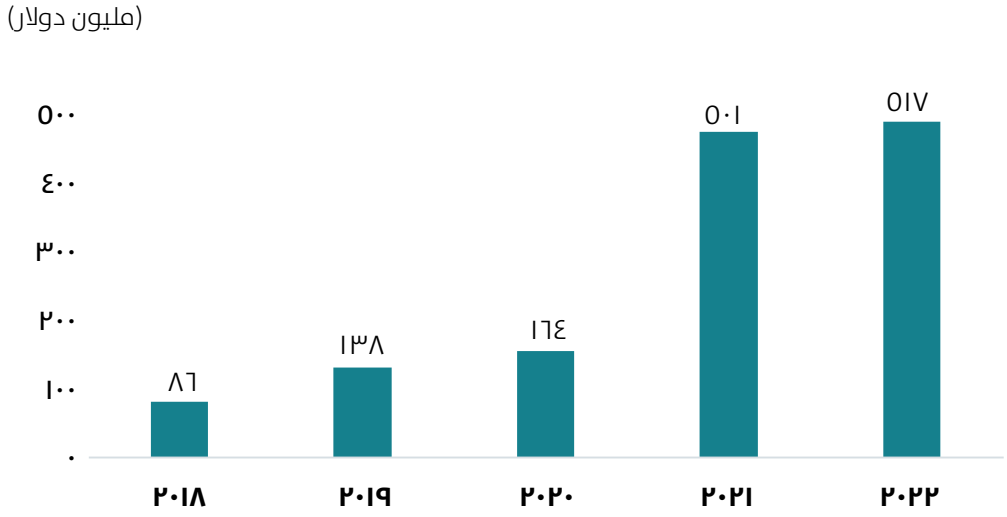
وفـي سياق متصل، فوفقًا لتقرير مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة الصادر عن مؤسسة "ستارت أب بلينك" عام ٢٠٢٤، فإن مصر تقع ضمن أفضل بيئات العمل الداعمة للشركات الناشئة، حيث تحتل المركز ٦٦ عالميًّا والمركز الأول فـي منطقة شمال إفريقيا، كما يوجد فـي مصر مدينتان، تقعان ضمن قائمة أفضل ١٠٠٠ مدينة عالميًّا، وهما القاهرة والإسكندرية. وقد انضمت مدينة القاهرة إلى قائمة أفضل ١٠٠ مدينة على مستوى العالم بقفزة قدرها ٢٧ مركزًا مقارنة بنفس التقرير الصادر عن عام ٢٠٢٣، ولا تزال **القاهرة فـي المركز الثاني على مستوى إفريقيا. ومن ناحية أخرى، تحتل مدينة القاهرة المرتبة الأولى فـي إفريقيا فـي مجالات تكنولوجيا الأغذية، والنقل، والبرمجيات والبيانات، والتسويق والمبيعات**.

ومن ناحية التوظيف، فوفقًا لتقرير **النظام البيئي للشركات الناشئة فـي مصر ٢٠٢١** الصادر عن منصة "DISRUPT Africa"، فإن النظام البيئي للشركات الناشئة فـي مجال التكنولوجيا فـي مصر يعد مساهمًا رئيسيًّا فـي التوظيف، حيث **يعمل ما يقرب من ١٣ ألف فرد فـي ٥٦٢ شركة ناشئة**. ويبلغ متوسط عدد الموظفـين فـي كل شركة ناشئة ٢٣ موظفًا. ويعد قطاع التجارة الإلكترونية أكبر جهة توظيف ضمن النظام البيئي التكنولوجي وتأتي التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا التعليمية فـي المركزين الثاني والثالث على التوالي.

وفـيما يتعلق بالاستثمارات التي تم تسجيلها للشركات الناشئة فـي مصر، فقد أوضح تقرير **الاستثمار الجريء فـي المشاريع الناشئة فـي مصر ٢٠٢٢** أن **رأس المال المخاطر قد تطور فـي مصر من حيث المبلغ وعدد الصفقات**. حيث نجحت الشركات الناشئة فـي **جمع صفقات تمويلية بقيمة ٥١٧ مليون دولار من خلال ١٦٠ صفقة مُبرمة خلال عام ٢٠٢٢**، بما يمثل **رقمًا قياسيًّا جديدًا لحجم رأس المال المخاطر فـي قطاع الشركات الناشئة فـي مصر**، وبمعدل نمو سنوي **بلغ ٣,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠٢١**.

وفـي ذات الصدد، جاءت مصر فـي **المركز الثالث إفريقيًّا من حيث إجمالي تمويل الشركات الناشئة لعام ٢٠٢٢** بقيمة ٥١٧ مليون دولار، واستحوذت على **حصة قدرها ١٨٪ من إجمالي تمويل إفريقيا**.

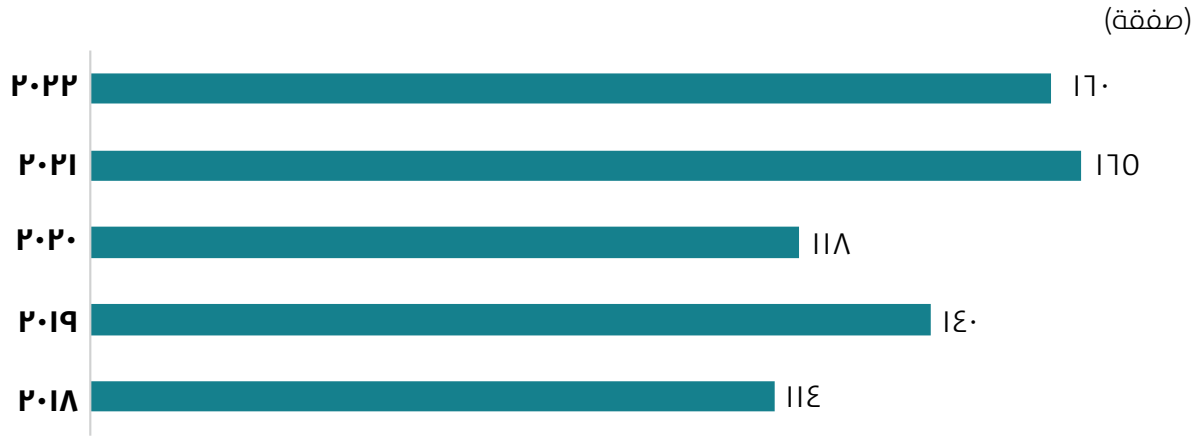
شكل (٤): تطور تمويل الشركات الناشئة فـي مصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)



المصدر: تقرير الاستثمار الجريء فـي المشاريع الناشئة فـي مصر ٢٠٢٢، منصة "ماجنيت" بالتعاون مع itida.

وفـي ذات السياق، فقد أوضح التقرير تطور عدد الصفقات التي تم تمويلها للشركات الناشئة فـي مصر منذ عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢، حيث بلغ عدد الصفقات ١٦٠ صفقة فـي عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١١٤ صفقة فـي عام ٢٠١٨، وهي زيادة بمعدل ٤٠,٣٪، وبناءً عليه، فقد احتلت **مصر المرتبة الثانية إفريقيًّا والأولى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فـي إجمالي عدد الصفقات لعام ٢٠٢٢**.

شكل (٥): عدد الصفقات التي تم تمويلها للشركات الناشئة فـي مصر فـي الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)



المصدر: تقرير الاستثمار الجريء فـي المشاريع الناشئة فـي مصر ٢٠٢٢، منصة "ماجنيت" بالتعاون مع itida.

وقد تصدر قطاع التجارة الإلكترونية نشاط الصفقات المُبرمة فـي مصر عام ٢٠٢٢، حيث استحوذ على أعلى حصة من الصفقات بنسبة ٢٣٪ فـي عام ٢٠٢٢، محققًا ٧ نقاط مئوية مقارنة بحصته فـي عام ٢٠٢١. كما جاءت شركات التكنولوجيا المالية فـي المرتبة الثانية بنسبة ١٨٪ من إجمالي عدد الصفقات. وفـي ذات السياق، فقد نشطت الشركات الناشئة فـي مصر عبر مجموعة أخرى من المجالات، كالنقل والخدمات اللوجستية بإجمالي ١٨ صفقة والرعاية الصحية بإجمالي ١٢ صفقة، والمشاريع والبرمجيات بإجمالي ١٠ صفقات، وغيرهم من المجالات.

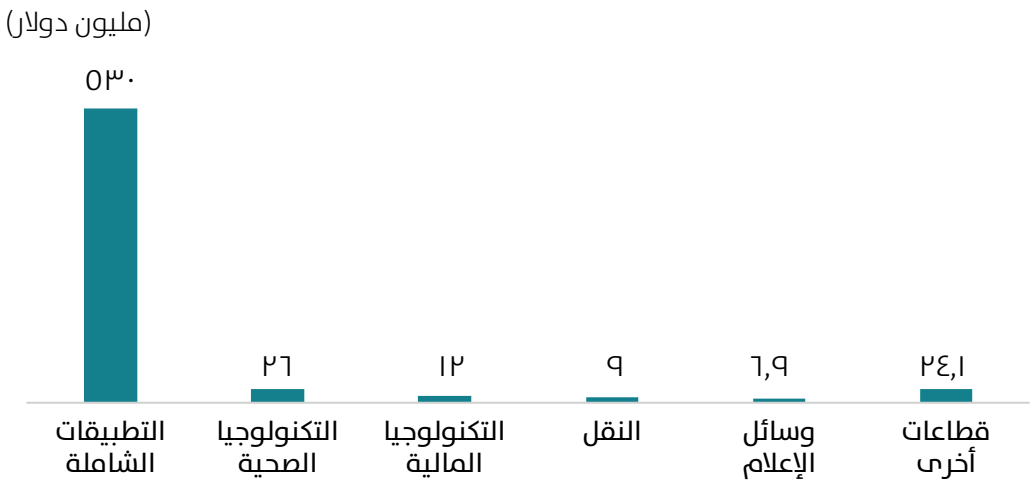
وفـيما يتعلق بالقطاعات الأعلى تمويلًا لعام ٢٠٢٢، فقد استحوذ ثلاثة قطاعات على أعلى نصيب من التمويل، وهي: (التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والنقل والخدمات اللوجستية)، حيث استحوذت القطاعات الثلاثة على ٨٣٪ من إجمالي التمويل الموجه للشركات الناشئة فـي مصر، وذلك بإجمالي تمويل بلغ ٢١٧ مليون دولار للتكنولوجيا المالية، و١٤٨ مليون دولار للتجارة الإلكترونية، و٦٢ مليون دولار للنقل واللوجستيات.

أما بالنسبة لتطور نشاط الشركات الناشئة فـي مصر خلال عام ٢٠٢٣، فقد بلغ حجم التمويل الممنوح للشركات الناشئة نحو ٦٠٨ ملايين دولار، وتجدر الإشارة إلى أن أسواق الشركات الناشئة عانت من انخفاض ملحوظ فـي عدد الصفقات المسجلة عام ٢٠٢٣، حيث تم توزيع إجمالي التمويل الموجه للشركات الناشئة على ٩٠ صفقة فقط، كما سجل عام ٢٠٢٣ أقل عدد صفقات للشركات الناشئة خلال الفترة (٢٠١٨ -٢٠٢٣).

وبالنظر إلى وضع الشركات الناشئة في **مصر مقارنةً بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، نجد أن الشركات الناشئة المصرية قد استحوذت على ١٥,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في المنطقة، والتي بلغت ٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٣. وسجلت الشركات الناشئة المصرية **ثالث أكبر متلقي لرأس المال** (بعد السعودية والإمارات) بفضل جولة تمويل منصة تريلا (Trella) اللوجستية في سوق النقل بالشاحنات في مصر بقيمة ٣,٥ ملايين دولار. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات لطالما استحوذت على الحصة الكبرى من الصفقات الكبرى (التي يتجاوز مبلغ تمويلها ١٠٠ مليون دولار) في المنطقة، فإنه خلال عام ٢٠٢٣ حصلت مصر على **صفقة من الصفقات الخمس الكبرى على مستوى المنطقة**، وذلك من خلال شركة (MNT-Halan) في مجال التطبيقات الشاملة.

وبالنسبة للأنشطة التي تركزت فيها الشركات الناشئة في مصر عام ٢٠٢٣، يمكن من خلال الشكل التالي توضيح القطاعات الخمس الرائدة من حيث الاستحواذ على أعلى الاستثمارات. حيث **استحواذ قطاع التطبيقات الشاملة "السوبر آب"** على أعلى استثمارات في الشركات الناشئة في مصر، حيث استحوذ على ٥٣٠ مليون دولار بنسبة ٨٧,١٧٪ من إجمالي الاستثمارات، ثم استحوذ قطاع التكنولوجيا الصحية على استثمارات بلغت ٢٦ مليون دولار موزعة على ١٤ صفقة، وأتى قطاع **التكنولوجيا المالية** في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت نحو ١٢ مليون دولار إلا أنه **ما زال في المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات**، حيث استحوذ القطاع على أكبر عدد صفقات (١٩ صفقة)، فيما حظي قطاع النقل باستثمارات قيمتها ٩ ملايين دولار خلال ٥ صفقات، أما بقية الاستثمارات مجمعة فبلغت ٣١ مليون دولار، وُزعت على قطاعات (وسائل الإعلام، والتكنولوجيا التعليمية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا النظيفة، وغيرها).

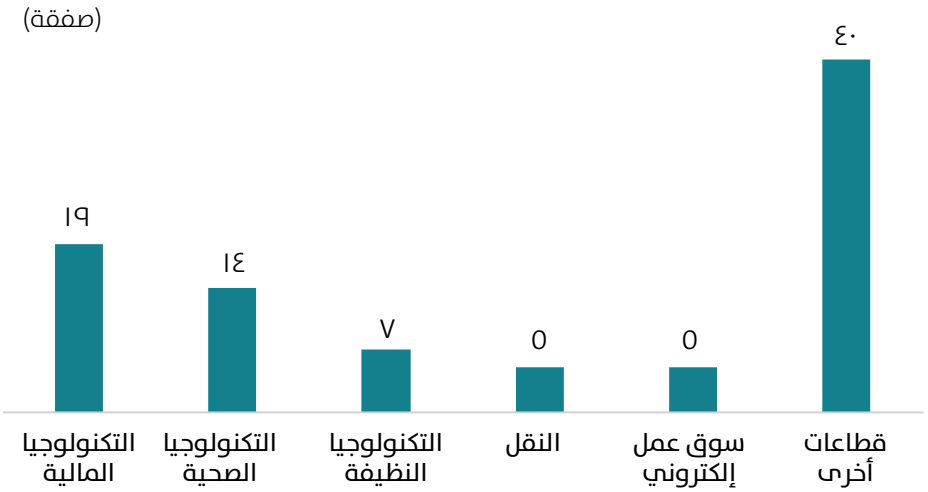
شكل (٦): قيمة الاستثمارات الموجهة للشركات الناشئة في مصر حسب القطاعات عام ٢٠٢٣



المصدر: بيانات مجمعة من تقارير الاستثمار في الوطن العربي وشمال إفريقيا الصادرة عن ومضة.

كما يوضح الشكل التالي القطاعات الخمسة الرائدة أيضًا في الاستحواذ على أكبر عدد صفقات. حيث **سيطر قطاع التكنولوجيا المالية على النصيب الأكبر من عدد الصفقات الموجهة للشركات الناشئة في مصر (١٩ صفقة)، وقد استحوذ على نسبة تزيد عن ٢١٪ من إجمالي الصفقات**، تلاه في ذلك قطاع التكنولوجيا الصحية بصفقات بلغت ١٤ صفقة، ومن ثم أتى قطاع التكنولوجيا النظيفة في المرتبة الثالثة بعدد ٧ صفقات.

شكل (٧): صفقات الشركات الناشئة في مصر حسب القطاعات عام ٢٠٢٣



المصدر: بيانات مجمعة من تقارير الاستثمار في الوطن العربي وشمال إفريقيا الصادرة عن ومضة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد **الصفقات قد انخفض في مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٧٠٪،** تزامنًا مع انخفاض عدد الصفقات عن تلك الفترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث كانت مصر هي الدولة الأكثر تضررًا من حيث انخفاض عدد الصفقات في تلك الفترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في حين بقيت قيمة الاستثمارات قريبة من معدلاتها مع انخفاض طفيف بنسبة ٩٪. وقد تم دعم المشهد الاستثماري في مصر بشكل أساسي من قبل شركة ناشئة واحدة هي **MNT-Halan** التي حصدت ١٥٠ مليون دولار بالدين عام ٢٠٢٢ و٤٠٠ مليون دولار أخرى بالدين والأسهم في النصف الأول من عام ٢٠٢٣. إلا أنه بعد جولات شركة MNT-Halan شهدت مصر انخفاضا بنسبة ٩٠٪ في التمويل (من ٣٢٤ مليون دولار تمكنت من جمعها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ إلى ٣١,٨ مليون دولار فقط في نفس الفترة من عام ٢٠٢٣).

ويمكن إرجاع الانخفاض المحقق في نشاط الشركات الناشئة في مصر خلال عام ٢٠٢٣ إلى تأثير الانكماش الاقتصادي العالمي على مصر والاضطرابات الجيوسياسية المحيطة، بجانب الأزمة المالية التي يمر بها العالم، علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية في الأسواق الدولية، وما ترتب عليه من تحديات سوق الصرف الأجنبي والتحويلات الخارجية، والتي كان لها دور في جعل المستثمرين أكثر حذرًا.

إلا أن تلك التحديات خلقت ميزة، وهي أن "الشركات الفقاعية" -والتي تصعد بشكل كبير وتحقق سعرًا أكبر من قيمتها الفعلية- بدأت تنخفض فـي السوق المصرية، مما يتيح مساحة للشركات المقيّمة بشكل متناسب مع قيمتها الحقيقية والخدمات ذات الجودة المناسبة للانتشار والتوسع والحصول على فرص استثمارية أكبر.

وبالنظر إلى الشركات الناشئة التي حصلت على أعلى تمويل فـي مصر خلال الفترة (٢٠٢١- ٢٠٢٣)، فقد جاءت كالآتي:

- شركة **"MNT-Halan"**، وهي حصلت على تمويل بقيمة **٤٠٠ مليون دولار عن عام ٢٠٢٣**، وتعد الشركة رائدة فـي مجال التكنولوجيا المالية، وتعمل على تقديم الخدمات المصرفـية الرقمية للأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات مصرفـية، واستبدال الأموال النقدية بالحلول الإلكترونية. وتوفر الشركة مجموعة متنوعة من الخدمات والحلول المبتكرة، بما فـي ذلك حلول الدفع الرقمية.

- شركة **"paymob"**، والتي حصلت على تمويل **بقيمة ٥٠ مليون دولار لعام ٢٠٢٢**، وهي شركة تكنولوجيا مالية تأسست فـي عام ٢٠١٥، بهدف إتاحة الخدمات المالية وحلول الدفع للشركات والأفراد. وتعمل الشركة على بناء تكنولوجيا البنية التحتية لتعزيز المدفوعات والاشتراكات.

- شركة **"trella"**، وهي شركة تعمل فـي مجال النقل واللوجستيات، وقد حصلت على تمويل **بقيمة ٤٢ مليون دولار لعام ٢٠٢١**، وتعمل الشركة على ربط أصحاب البضائع بشركات النقل، وتمكين شركات النقل من العثور على عمل منتظم مع العديد من أصحاب البضائع، مع السماح لأصحاب البضائع بحجز حمولات ميسورة التكلفة، وتقليل وقت المطابقة والحصول على رؤية أكبر لشحناتهم.

- شركة **"مكسب"**: والتي حصلت على تمويل **بقيمة ٤٠ مليون دولار لعام ٢٠٢٢**، وهي شركة فـي مجال التجارة الإلكترونية تعمل على إعادة هيكلة سوق التجزئة باستخدام التقنيات الحديثة وسلاسل التوريد المبتكرة والحلول المالية المصممة لتمكين كل من تجار التجزئة والموردين.

- شركة **"خزنة"**، والتي حصلت على تمويل **بقيمة ٣٨ مليون دولار لعام ٢٠٢٢**، وهي شركة مصرية تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المالية للمصريين عن طريق تطبيق الهاتف المحمول وتوفـير خدمات بسيطة تساعد المستخدمين على سداد التزاماتهم بدون ضغوط، مما يساعد على تحقيق الأمان المالي ونشر الثقافة المالية.

- شركة **"money fellows"**: وهي إحدى شركات التكنولوجيا المالية التي تتيح أدوات الإقراض وإدارة الأموال للأفراد، وذلك عن طريق رقمنة أداة الإقراض المصرية المعروفة على نطاق واسع باسم "الجمعية"، وقد حصلت الشركة على **تمويل بقيمة ٣١ مليون دولار لعام ٢٠٢٢**.

- شركة **"Brimore"**: والتي تعمل على خلق منصة تستهدف التحول نحو التجارة الإلكترونية من خلال ربط العلامات التجارية الناشئة بالموزعين الناشئين على الصعيد الوطني. وقد حصلت الشركة على صفقات تمويلية **بقيمة ٢٥ مليون دولار فـي عام ٢٠٢٢**.

ثالثًا:
تحليل الوضع الراهن لسوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال فـي مصر

(نقاط القوة والضعف - الفرص والتحديات)





ثالثًا: تحليل الوضع الراهن لسوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال فـي مصر

(نقاط القوة والضعف - الفرص والتحديات)

بناءً على ما تم عرضه مسبقًا فـيما يتعلق بالشركات الناشئة وريادة الأعمال على المستوى العالمي والإقليمي فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى المستوى المحلي من حيث حجم الاستثمارات، ومعدل نمو هذه الاستثمارات، وعدد الصفقات التي تم تمويلها، ومعدل نمو حجم الصفقات التي تم تمويلها، وملامح عامة لسوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال، بالإضافة إلى أفضل عشر شركات ناشئة سيطرت على التمويل حتى عام ٢٠٢٣، **يتم فـيما يلي عرض تحليل رباعي "SWOT Analysis"** لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لتحليل سوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال فـي مصر، ومن الجدير بالذكر أنه خلال هذا القسم، وفـي ضوء محاولة تحليل الوضع الراهن للشركات الناشئة وريادة الأعمال فـي مصر، سيتم الاستعانة بمجموعة من المصادر، من أهمها:

- نتائج **ورش العمل** التي عُقِدَتْ بواسطة **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، فـي إطار المشروع البحثي المتكامل الذي يعده المركز لتمكين الشركات الناشئة؛ حيث تم عقد ورشتي عمل تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة: بين التحديات والفرص» **و «الشركات الناشئة فـي التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني: بين الفرص والتحديات»**. وقد تم عرض آراء **خبراء ومتخصصين**، كما تم عرض أبرز **التحديات والمعوقات التي واجهها رواد الأعمال من مؤسسي الشركات الناشئة فـي مصر**، كذلك تم عرض الرؤية التحليلية **للجهات الحكومية المعنية** بهذا المجال.
- **يتم مقارنة الوضع الراهن للشركات الناشئة فـي مصر، بوضع تلك الشركات فـي التجارب الدولية الرائدة فـي تمكين الشركات الناشئة**، حيث تم عرض **تلك التجارب الدولية الرائدة فـي ثلاث دراسات أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن المشروع البحثي المتكامل لتمكين الشركات الناشئة**. وتلجأ الورقة الحالية للمقارنة بين التجربة المصرية والتجارب الرائدة، بهدف رصد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات التي تكمن فـي بيئة الأعمال المصرية.
- **نتائج استقصاء رأي تم إعداده من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فـي إطار مبادرة تمكين الشركات الناشئة؛ حيث تفاعل العديد من الشركات الناشئة فـي مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، وقام رواد الأعمال بالإجابة على أسئلة متنوعة تظهر المعوقات والتحديات والفرص التي تواجههم** فـي سبيل تعزيز نشاط شركاتهم فـي الاقتصاد المصري.
- **تم الاعتماد على الأسلوب الاستقصائي والاستنباطي لإعداد بحث متسع النطاق، لتحليل الوضع الراهن للشركات الناشئة فـي مصر.**

نقاط القوة:

تتمتع مصر بالعديد من المقومات التي تدعم نشاط الشركات الناشئة وريادة الأعمال وتعزز من مساهمتها في الاقتصاد المصري، ويتحقق ذلك في ظل توجه الدولة واهتمامها بهذه المقومات والعمل على دعمها للوصول لأقصى استفادة ممكنة منها، وفيما يلي يتم عرض أهم نقاط القوة:

- **حاضنات ومسرعات الأعمال في مصر: تمتلك مصر مجموعة متنوعة من حاضنات ومسرعات الأعمال المختلفة، بما في ذلك الخاصة والحكومية والجامعية، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:**

- **حاضنات أعمال خاصة:**

* **حاضنة إنجاز مصر "Injaz Egypt":** هي حاضنة خاصة تأسست عام ٢٠٠٣ يقع مقرها في منطقة المعادي بمحافظة القاهرة، وتمتد مدة احتضانها للشركات الناشئة لفترة تتراوح من ٣ إلى ٦ أشهر، وقامت الحاضنة بتنظيم مسابقتي "Dare to Dream"، و"Startup Egypt" عام ٢٠١٦ لكل من الطلاب والشركات الناشئة في مراحلها الأولى على الترتيب، كما توفر الحاضنة للشركات الناشئة مساحة عمل وموجهين في مختلف المجالات، مما يساعد أصحاب الشركات الناشئة على تطوير أفكار مشروعاتهم، وقد بدأت هذه الحاضنة كشركة ناشئة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات، ولكنها تمكنت من التغلب عليها، ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الحاضنة في تمكين الشباب المصريين من تحقيق نجاحهم الاقتصادي، ولقد تمكنت الحاضنة من الوصول إلى أكثر من ٧٠٠ ألف طالب في جميع أنحاء الجمهورية والتأثير عليهم، وتتمثل موضوعات اهتمام الحاضنة فيما يلي:

١- **محو الأمية المالية:** وذلك من خلال تدريب الطلاب على كيفية إدارة شؤونهم المالية.

٢- **الاستعداد للعمل:** من خلال تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للحصول على وظيفة في الصناعات المهنية عالية النمو.

٣- **ريادة الأعمال:** حيث تقدم برامج ريادة الأعمال تحديات الأعمال التي تمكن الطلاب من إنشاء وتشغيل الأعمال التجارية.



* **حاضنة إينوف إيجيبت "InnovEgypt":** هي عبارة عن برنامج تدريبي حول الابتكار وريادة الأعمال مخصص للطلاب في المرحلة الجامعية وأيضا للخريجين، ممن يتطلعون إلى تأسيس شركات ناشئة خاصة بهم، كما تبحث الحاضنة عن رواد الأعمال المحتملين، وتتكون الحاضنة من ثلاث وحدات رئيسية يمكن عرضها فيما يلي:

١- **وحدة إدارة الابتكار والتكنولوجيا:** والتي تعنى بتدريب الطلاب على عملية الابتكار من حيث: التعريف والإنتاج والنماذج والموارد، ويوضح للطلاب كيفية تحويل تفكيرهم إلى اتجاه مبتكر، ومن ثم ربط هذه الأفكار والابتكارات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- **التفكير التصميمي:** من خلال عرض التفكير التصميمي، كعملية قوية لحل المشكلات بشكل إبداعي، والتي يمكن تطبيقها على أي صناعة لإيجاد الحلول الملائمة لها.

٣- **وحدة ريادة الأعمال ١٠١:** حيث تعمل هذه الوحدة على كشف المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال، حيث يتم تقديم تعليمات دقيقة حول أهم الأدوات التي يحتاجها رواد الأعمال لبدء مشاريعهم الخاصة، كما تعمل الوحدة على تطوير المهارات المطلوبة لريادة الأعمال من قبل الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات.

- **حاضنات الأعمال الجامعية:**

* **فينتشر لاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة "AUC Venture Lab":** يقع مقرها في منطقة القاهرة الجديدة في محافظة القاهرة، وتمتد فترة احتضانها للشركات الناشئة ورواد الأعمال في مصر لمدة ٣ أشهر، ويتمثل دعم الحاضنة للشركات الناشئة ورواد الأعمال من خلال توفير العلاقات الداعمة للمشروعات الناشئة "Mentorships"، بقيمة تمويلية ٢٠ ألف جنيه، كما توفر الحاضنة لرواد الأعمال والشركات الناشئة إمكانية الوصول إلى رواد الأعمال والتفاعل معهم والتعرف عليهم، والوصول إلى كبار المستثمرين في المنطقة، بالإضافة إلى توضيح رؤى السوق الداخلية، واستراتيجيات النمو المجربة والحقيقية، ودعم الاستعداد للاستثمار ومهارات القيادة الدولية، ومن الجدير بالذكر أن الحاضنة دعمت أكثر من ٣٠٠ شركة ناشئة، وخلقت ١٢ ألف فرصة عمل، وبلغت قيمة استثمار الحاضنة في الشركات الناشئة نحو ٥ مليارات جنيه.

* **حاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "FEPS Business Incubator – Cairo University":** تقع في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في محافظة الجيزة، وتمتد فترة احتضانها للشركات الناشئة لمدة ٣ أشهر، وتقدم الحاضنة للشركات الناشئة تمويلا بمقدار ٥٠ ألف جنيه، كما تقدم الحاضنة برنامجا متخصصا في تأهيل وتطوير الأفكار مع متخصصين في مختلف المجالات، بالإضافة لتوفير أماكن عمل داخل جامعة القاهرة نفسها.

* **مركز الابتكار وريادة الأعمال – جامعة عين شمس"Innovation Hub (IHub)- Ain Shams University":** تقع الحاضنة فـي جامعة عين شمس فـي محافظة القاهرة، وتقدم الحاضنة العديد من البرامج من خلال الاستفادة من شبكات العلاقات الخاصة بالمستهدفـين من هذه البرامج، ولعل من أهم هذه البرامج "ispark" و "icamp"، من خلال توفـير مساحة عمل مشتركة، بغرض تدريب وتقديم الدعم المتخصص على مهارات إدارة الأعمال، وإتاحة التواصل مع الخبراء والمتخصصين فـي مختلف المجالات والحصول على الإرشادات والتوصيات منهم.

- **حاضنات الأعمال الحكومية:**

* مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC)
* بنك الابتكار المصري (EIB)
* مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار
* مركز التكنولوجيا المالية والابتكار

ويتم عرض أبرز جهود حاضنات ومسرعات الأعمال الحكومية خلال القسم التالي (الخاص بالجهود الحكومية) فـي الدراسة.



- **تطور البنية التحتية التكنولوجية فـي مصر:** شهدت مصر تطورا ملحوظا فـي البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية، مما يزيد من فرص وإمكانيات رواد الأعمال لتأسيس المزيد من الشركات الناشئة التي يعتمد نشاطها فـي الأساس على الخدمات التكنولوجية. ومن أبرز الدلائل على تطور البنية التحتية التكنولوجية والرقمية فـي مصر ما يلي:

  - حققت مصر تقدمًا ملحوظًا فـي مؤشر البنية التحتية التكنولوجية من ٠,٠٦ عام ٢٠٠٣ إلى ٠,٥٦ عام ٢٠٢٢، وذلك وفقًا لمؤشرات قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية (UNeGovKB) الصادرة عن الأمم المتحدة.

  - جاءت مصر فـي **المرتبة الأولى عالميًّا فـي تنافسية قطاعي الإنترنت** والهاتف خلال عام ٢٠٢١ وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي.

  - **اتجاه الدولة لتوجيه قدر كبير من استثماراتها المستقبلية لمشروعات البنية التحتية التكنولوجية**، مثل ضخ الحكومة ٣٠ مليار لتطوير شبكات الألياف الضوئية؛ مما ساهم فـي رفع كفاءة الإنترنت وتضاعف متوسط سرعات الإنترنت إلى ٦ أضعاف فـي مارس ٢٠٢٠ لتحتل مصر المركز الثاني على مستوى إفريقيا. بجانب العمل على إنشاء شبكة جديدة من كابلات الألياف الضوئية لربط ٣٢٥٠٠ مبنى حكومي، كما تم إنشاء وافتتاح مصنع كابلات للألياف الضوئية بمدينة بدر فـي مارس ٢٠١٨، حيث تبلغ استثمارات المصنع نحو ٣٠ مليون دولار، جزء منها استثمارات أجنبية مباشرة.

  - **التوسع فـي إنشاء المناطق الحرة** الخاصة دون الحاجة للالتزام بقيود الموقع الجغرافـي أو الحد الأدنى لرأس المال.

  - العمل على **إطلاق منصة إلكترونية خاصة بمناقشة كل ما يتعلق بريادة الأعمال والتواصل مع رواد الأعمال**.

- **الدعم الحكومي المتزايد لقطاع ريادة الأعمال:** تقدم الحكومة المصرية عددا من المبادرات وبرامج دعم ريادة الأعمال، بهدف تمكين الشركات الناشئة وتعزيز مساهمتها فـي الاقتصاد، ومن أمثلة ذلك:

  - أطلقت الحكومة المصرية بالتشارك مع البنك الدولي صندوقًا لرأس المال المخاطر قيمته **٥٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣**.

  - دشنت الحكومة المصرية **منصة لتأسيس الشركات إلكترونيًّا**، والتي شهدت إقبالاً كبيرًا من خلال تضاعف عدد الشركات الفردية المؤسسة إلكترونيًّا بشكل شهري على المنصة.

  - أنشأت الحكومة المصرية وحدة خاصة لدعم الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال، تتبع مباشرة مجلس الوزراء المصري.

- قدمت الحكومة المصرية بعض **التسهيلات الضريبية والجمركية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، والتي تتمثل في قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، والذي يضمن تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمشروعات وعقود التسجيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي، وذلك بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات التي قد يحتاجها أصحاب هذه المشروعات لبدء العمل، وبلغت نسبة التخفيض على الرسوم الجمركية حوالي ٢٪ إلى ٥٪.

- **مبادرة" فكرتك شركتك":** أطلقتها وزارة الاستثمار في عام ٢٠١٧ بهدف تحفيز بيئة ريادة الأعمال في مصر، وتقديم حزم متكاملة من الدعم لرواد الأعمال في مختلف مراحل شركاتهم الناشئة من خلال المحاور الأربعة الخاصة بالمبادرة.

- **مبادرة دولية لتدريب ١٠ آلاف شاب مصري وإفريقي على ريادة الأعمال**، أعلن عنها رئيس الجمهورية ضمن توصيات منتدى شباب العالم ٢٠١٨. هذا، بالإضافة إلى دعم إنشاء ١٠٠ شركة متخصصة في مصر وإفريقيا بهذا المجال، وتوجيه مؤسسات الدولة لإنشاء مركز إقليمي لريادة الأعمال.

◐ **توفر الشركات الناشئة فرص عمل لآلاف المصريين، مما يسهم في زيادة معدلات التوظيف**: حيث أتاحت الشركات الناشئة **المصرية فرص عمل لما يقرب من ١٢,٩١٣** عاملا في عام ٢٠٢١. **كما تنفرد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالنصيب الأكبر في إتاحة فرص العمل**. وتتضمن تلك الفئة شركات ناشئة ناجحة مثل (سويفل، ونجوى، وفيزيتا، وخزنة، وبوستة)، والمسؤولة جميعها عن ٢١٪من إجمالي الوظائف التي أتاحتها الشركات الناشئة. وكانت سويفل الأكثر نجاحًا، حيث تم ضمها لمؤشر (NASDAQ) في عام ٢٠٢١. كما وصل عدد الشركات الناشئة العاملة في مصر عام ٢٠٢٢ طبقا لمنصة مشروع رواد ٢٠٣٠ التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى نحو ٦٧٧ شركة، وبلغ متوسط عدد فرص العمل بالشركات الناشئة العاملة **٤٥,٩٥٥ فرصة عمل**.

◐ **إنشاء أول وحيد قرن unicorn في مصر:** حيث حققت مصر إنجازًا كبيرًا من خلال **إنشاء أول وحيد القرن لها MNT-Halan** (وهي الشركة الناشئة التي يتخطى رأسمالها مليار دولار) عام ٢٠٢٣، ويعد هذا مؤشرا على إتاحة الفرصة للنمو السريع للشركات الناشئة في الاقتصاد المصري.

◐ **تزايد عدد الشركات الناشئة المصرية بشكل مطرد: حيث زاد عدد الشركات الناشئة المصرية التي تنجح في تأمين استثمارات في كل عام بشكل سريع ومطرد.**

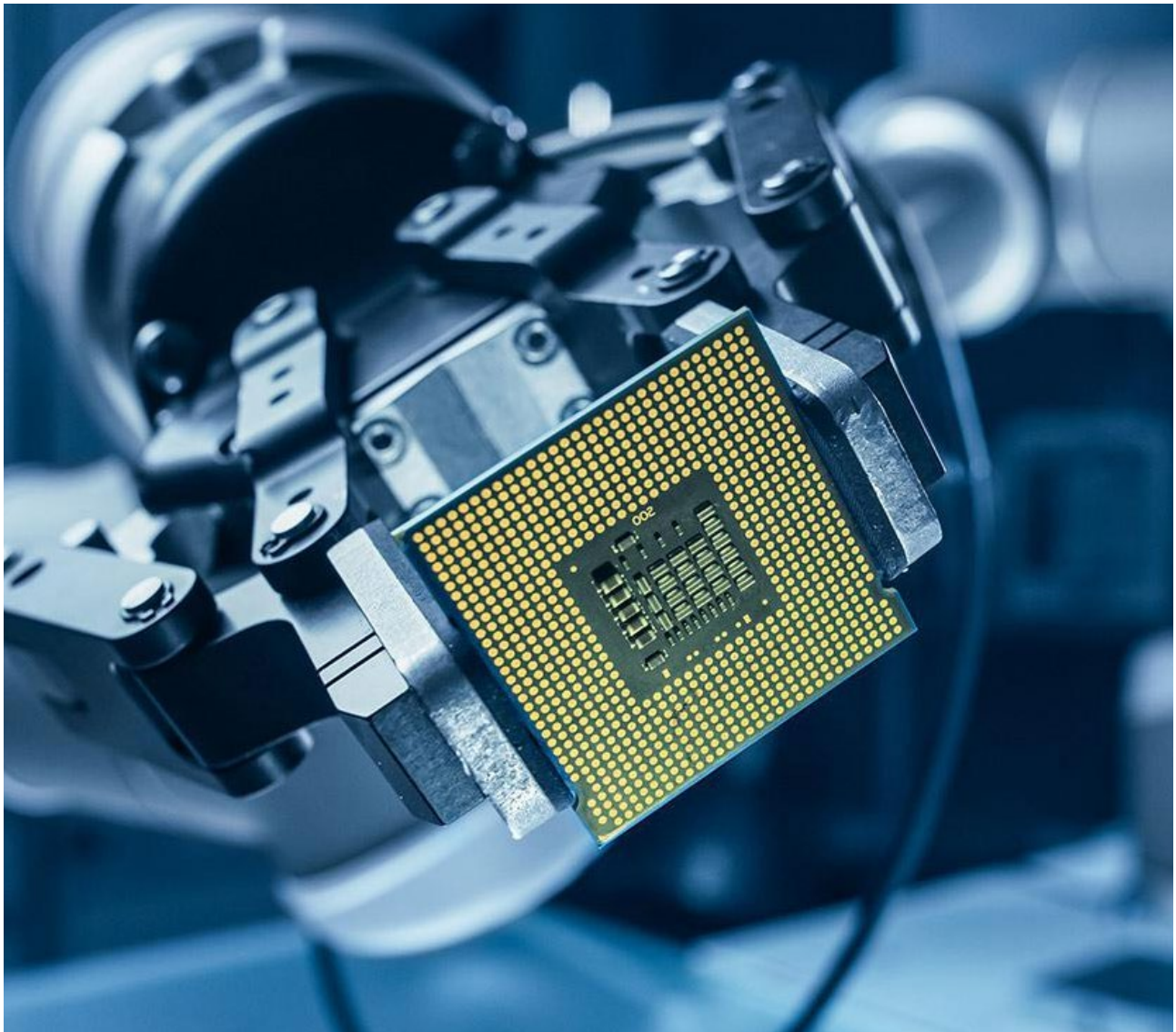
- **ففي عام ٢٠١٥، سجلت مصر ١٠ صفقات تمويلية لشركات ناشئة مصرية فقط، و١٨ صفقة في عام ٢٠١٦، ثم في عام ٢٠١٧ ازدادت صفقات التمويل الموجهة للشركات الناشئة المصرية بمعدل ١٣٩٪، وبالرغم من أن النمو قد استقر منذ ذلك الحين، مع نمو يبلغ ٥٪ فقط في عدد الشركات الناشئة الممولة عام ٢٠٢٠، وحتى في ظل أزمة تفشي جائحة كورونا، فقد نجحت الشركات الناشئة التكنولوجية في تأمين التمويل حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢١، ووصل عدد الشركات الناشئة في مصر إلى حوالي ٥٦٠ شركة ناشئة في مختلف القطاعات، والتي تتنوع بين التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والصحة الإلكترونية، وذلك عام ٢٠٢١.**

- **السوق العملاق الذي يتيح المجال لإنشاء المزيد من الشركات الناشئة فـي مصر، نتيجة للطلب المتزايد على خدمات تلك الشركات (الخدمات التكنولوجية)، ويظهر ذلك بشكل أوضح من خلال المؤشرات التالية:**

- **نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان فـي مصر:** وصل عدد الشباب داخل الفئة العمرية من ١٨عامًا إلى ٢٩عامًا فـي عام ٢٠٢٢ إلى ما يقرب من ٢١,٦ مليون نسمة، وهو ما يُقدر بحوالي ٢١٪ من إجمالي عدد السكان فـي مصر. وتعد فئة الشباب هي الأكثر طلبًا للخدمات الإلكترونية والسلع الابتكارية التي تنتجها الشركات الناشئة.

- **حجم الوصول إلى الإنترنت واستخدامه فـي مصر:** بدايةً من عام ٢٠٢٣ وصل عدد مستخدمي الإنترنت فـي مصر لحوالي ٨٠,٧٥ مليون مستخدم فـي مصر، وهو ما يمثل معدل انتشار يُقدر بحوالي ٧٢,٢٪من إجمالي عدد السكان، كما تُقدر الزيادة فـي معدل انتشار واستخدام الإنترنت فـي مصر بحوالي ١,٢ مليون مستخدم، وهو ما يُعادل زيادة بنسبة ١,٦٪ فارقًا عن عام ٢٠٢٢.

- **امتلاك مصر قاعدة عملاء ضخمة؛** إذ تخطى حجم السكان فـي مصر ١٠٦ ملايين نسمة، مما يعني القدرة على إنتاج المزيد من الابتكار، وزيادة قاعدة العملاء، وفرص عمل جديدة، وإنتاج مزيد من السلع.



نقاط الضعف:

على الرغم من ازدهار قطاع ريادة الأعمال في مصر، وتميز الاقتصاد المصري بالعديد من المقومات التي تدعم الشركات الناشئة، فإنه ما زال هناك العديد من نقاط الضعف والمعوقات التي تقف عقبة في طريق الدولة لتقديم المزيد من الدعم للشركات الناشئة، وتتمثل نقاط الضعف فيما يلي:

- **غياب قاعدة بيانات محدثة عن قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر: نقص البيانات والمعلومات المتعلقة بديناميكيات السوق** والفرص المتاحة والشركات الناشئة القائمة بالفعل، وأنشطة دراسات الحالة المتعلقة بالشركات الناشئة الناجحة والفاشلة، وهو ما يبطئ من عملية اختراق السوق ويزيد من احتمالية فشل هذه الشركات.

- **وجود سوق تنافسي قوي قد يحد من قدرة الشركات الناشئة على المنافسة والاستمرار:** حيث نجد أن احتمالية وجود منتجات وخدمات بديلة للخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات الناشئة، تقلل من فرص هذه الشركات في قدرتها على المنافسة في السوق، خاصةً في حالة ما إذا كانت الخدمة أو السلعة التي تقدمها هذه الشركات يوجد لها العديد من البدائل الأخرى التي قد تنافسها من حيث السعر أو الجودة أو غير ذلك، كما أن حداثة الخدمة أو السلعة التي تقدمها الشركات الناشئة إذا كانت أو عدم وجود حاجة لها في السوق، يزيد من الصعوبات التي تواجهها تلك الشركات الناشئة في المنافسة بين غيرها من الشركات القائمة الأخرى.

- **غياب إطار قانوني منظم لعمل الشركات الناشئة ككيان مستقل عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث يتم الخلط بين وضع إطار قانوني حاكم للشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة معًا، على الرغم من اختلاف طبيعة الشركات الناشئة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث تحتاج الشركات الناشئة إلى محفزات ضريبية مختلفة، وتحتاج إلى أطر تنظيمية مختلفة في خطوات التسجيل؛ نظرًا لاعتمادها على الابتكار والتكنولوجيا.

- **سوء التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة والحاضنات وجهات التمويل والاستثمار ومساحات العمل المشتركة للشركات الناشئة ومراكز البحوث والابتكار ومقدمي الخدمات للشركات الناشئة والجهات الداعمة من جهات أكاديمية ومنظمات حكومية وغير حكومية ومكاتب نقل التكنولوجيا، ويتضح ذلك من خلال تحليل البيانات المتاحة على خريطة إبداع مصر، التي يتم عرضها على منصة إبداع مصر التابعة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، وذلك وفقًا لأحدث بيانات منشورة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢٤؛ كما يلي:**

  - يبلغ عدد الشركات الناشئة في مصر ٧٦٧ شركة ناشئة، يتركز ما يقرب ٣١٣ شركة منها في محافظة القاهرة، وباقي الشركات موزعة على مختلف المحافظات الأخرى بشكل غير متناسب أو متساوٍ.
  - يبلغ عدد الحاضنات للشركات الناشئة في مصر ٣٢ حاضنة، يتركز ١٦ حاضنة منها في محافظة القاهرة فقط.



- تبلغ جهات التمويل والاستثمار في مصر في الشركات الناشئة ٥٤ جهة، موزعة بين ٤ منصات للتمويل الجماعي تقع جميعها في محافظة القاهرة فقط، و١٠ مستثمرين ٦ منهم في محافظة القاهرة، وجهتين مانحتين تقعان أيضا في محافظة القاهرة، و٥ مستثمرين ملائكيين اثنين منهما في محافظة القاهرة، و١٤ مستثمرا في رأس المال المخاطر يقع ١١ منهم في محافظة القاهرة، و١٩ شركة خاصة مساهمة تقع ٨ منها في محافظة القاهرة.
- يوجد في مصر ١٤٢ مساحة عمل مشتركة، يتركز منها ٧١ مساحة عمل مشتركة في محافظة القاهرة فقط.
- يوجد في مصر ١٤ مركزا للبحث والابتكار في مصر، يتركز منهم ٨ مراكز في محافظة القاهرة فقط.
- يوجد في مصر ٩٢ مقدما لخدمات الدعم للشركات الناشئة في مصر، بين ٢٣ في مجال بناء القدرات يتركز ١٥ منهم في محافظة القاهرة، و٥٣ في تقديم الاستشارات، منهم ٣١ متركزين في محافظة القاهرة، و١٥ وسيطا في المجالات التكنولوجية منهم ٨ في محافظات القاهرة الكبرى.
- يوجد في مصر ٣٩ جهة أكاديمية تعمل على تقديم الدعم للشركات الناشئة، بينها ٢٥ جامعة، ١٠ منها في محافظة القاهرة، و١٤ مركزا ومعهدا منهم ٨ في محافظة القاهرة.
- يوجد في مصر ٣٦ منظمة غير حكومية داعمة للشركات الناشئة، منها ٢١ منظمة في محافظة القاهرة فقط.
- يوجد في مصر ٢٢ جهة حكومية داعمة للشركات الناشئة منها ١٣ شركة متركزة في محافظة القاهرة.
- يوجد في مصر ١٧ مكتبا لنقل التكنولوجيا، منها ١٢ مركزا في محافظة القاهرة.

- **الانفصال بين جانبي العرض والطلب:** يتم تطوير المنتجات ليس بناءً على احتياجات العملاء الفعلية، ولكن على أساس الطوارئ التي قد تخلق الحاجة، مما يؤدي إلى تباين كبير بين جانبي العرض والطلب؛ مما يهدد استمرارية بعض الشركات الناشئة التي تم تأسيسها استنادًا إلى احتياج مؤقت في السوق المصري.

- **انخفاض حجم الكفاءات الفنية والإدارية المؤهلة للعمل في مختلف المجالات التكنولوجية حديثة العهد في مصر:** فعلى الرغم من توافر الأيدي العاملة الرخيصة، مما يقلل من تكاليف الإنتاج في مصر؛ فإن العديد من الشركات الناشئة تعاني من ندرة في الموارد البشرية المؤهلة (الخبرات والمتخصصين والكوادر) في المجالات التكنولوجية (مثل البرمجيات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي)، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض قدرة هذه الشركات على تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها، بالإضافة إلى انخفاض قدرتها على التسويق لما تقدمه، وانخفاض قدرتها على الإدارة بشكل فعال.

- **ضعف خطة العمل المتبعة في الشركات الناشئة:** على الرغم من أن مرحلة التخطيط تُعد من أهم المراحل الأولية عند تأسيس الشركات، فإنه غالبا ما يعجز أصحاب الشركات الناشئة عن وضع خطة عمل مناسبة وناجحة لشركاتهم في مصر. ويعود السبب في ذلك لمجموعة من العوامل، لعل من أهمها: عدم دراسة السوق عن قرب، وعدم التخطيط بشكل سليم، والخطأ في حساب التكلفة، والعجز عن وضع الأهداف التي ستعمل الشركة على تحقيقها، بالإضافة إلى التركيز فقط على خطة إعداد ميزانية الشركة. ومن الممكن إرجاع مشكلة ضعف القدرة على التخطيط في الشركات الناشئة إلى ندرة تواجد الخبراء ممن يجمعون بين المعرفة في مجال ريادة الأعمال والمجالات التكنولوجية اللازمة للشركات الناشئة معًا.

- **البطء في تسوية نزاعات الاستثمار:** مما يحول دون زيادة رغبة المستثمرين في دخول السوق المصرية، حيث احتلت مصر المرتبة ١٣٦ في مؤشر كفاءة النظام القانوني في تسوية المنازعات من بين ١٤٢ دولة عام ٢٠٢٣، في حين أتت الصين في المرتبة ٧٩ والهند في المرتبة ٩٧.

- **الانخفاض النسبي للإنفاق على التعليم والبحث العلمي والتطوير في مصر:** على الرغم من توجه الدولة نحو زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عن العام السابق له، فإنها ما زالت منخفضة نسبيًّا مقارنة بنسب الإنفاق على التعليم في الاقتصادات الناشئة المناظرة، حيث بلغت مخصصات التعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي في الموازنة العامة المصرية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٣٠٥,٢ مليارات جنيه، ومن الجدير بالذكر أنه وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي مثلت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٠,٩١٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٢١.

- **غياب آليات الربط والتنسيق** بين المؤسسات التعليمية والبحثية من جهة، والمستثمرين ورجال الأعمال والشركات الناشئة من جهة أخرى.

- **عدم قدرة مؤسسات التعليم فـي مصر على استيعاب المستجدات التكنولوجية بنفس سرعة المؤسسات التعليمية العالمية؛ مما يحد من توفـير الموارد البشرية اللازمة للنهوض بقطاع ريادة الأعمال فـي مصر.**

- **المشاكل الاقتصادية حدت من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للشركات الناشئة المصرية بشكل عام:** حيث عانى الاقتصاد المصري -كغيره من اقتصادات الدول النامية- من مشاكل عدم اليقين التي تثبط من إمكانية الاستثمار فـي شركات ناشئة جديدة ترتفع بها المخاطر بالفعل. كما واجه الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة العديد من التحديات الاقتصادية، نتيجة لتفاقم الأزمات العالمية والإقليمية المتتالية؛ مما تسبب فـي ارتفاع معدلات التضخم، ومشكلات سعر الصرف، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وغيرها؛ مما يحد من المزايا النسبية لمصر كدولة جاذبة للشركات الناشئة الجديدة. ويتضح تأثير تلك المشاكل بشكل كبير فـي سوق الشركات الناشئة فـي مصر عام ٢٠٢٣.

- **الأعراف الاجتماعية والثقافة المحافظة:** حيث نجد أن مؤسسي الشركات الناشئة يواجهون مقاومة من جانب المجتمع، ومحدودية تقبل المنتجات والخدمات الحديثة والمبتكرة الخاصة بشركاتهم، وذلك يعود إلى حداثة نهجهم وأفكارهم، بالإضافة إلى إمكانية مواجهتهم لأزمة انخفاض حماس المواهب التي من المحتمل أن تنضم لشركاتهم الناشئة.



الفرص:

تمتاز مصر بالعديد من الفرص والمزايا النسبية، مقارنةً بنظرائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تميز الاقتصاد المصري بقدرته على جذب الاستثمارات في رأس المال المخاطر، كما ساهمت الجهود الحكومية في ازدهار قطاع ريادة الأعمال في مصر؛ مما جعل الدولة المصرية من أوائل دول المنطقة في النظام البيئي الداعم للشركات الناشئة. ويمكن توضيح المزايا النسبية لمصر من خلال العديد من المؤشرات، من أبرزها، ما يلي:

- **تتسم مصر بالتنوع القطاعي المتوازن،** مما يمنح نظامها البيئي أفضلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم تصنيف مصر **من بين أفضل دولتين إفريقيتين** تتمتعان بأعلى مستوى من التنوع القطاعي الأكثر توازنا.

- **تمتلك مصر فرصًا واعدة كبيئة عمل داعمة للشركات الناشئة مقارنة بنظرائها في القارة الإفريقية:**

  - بالنظر إلى وضع الشركات الناشئة في مصر مقارنةً بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد أن الشركات الناشئة المصرية قد **استحوذت على ١٥,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في المنطقة**، والتي بلغت **٤ مليارات دولار عام ٢٠٢٣**.

  - **احتلت الشركات الناشئة المرتبة الثالثة من حيث تلقي رأس المال** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بعد السعودية والإمارات) عام ٢٠٢٣.

  - تعد **بيئة الشركات الناشئة في مصر هي الأقوى في شمال إفريقيا**، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى في شمال إفريقيا في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة. ويُظهر النظام البيئي المصري إمكانات كبيرة.

  - وفقًا لتقرير مؤشر الابتكار العالمي (GII) الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام ٢٠٢٣، **أتت مصر من بين الاقتصادات المتوسطة الدخل التي سجلت نموًا في البحث والتطوير R&D في عام ٢٠٢١، مع زيادة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة ٢,٩٪**.

  - تمتاز مصر بكونها من بين **أعلى ٥ دول إفريقية تضم ٥٠٪** من مطوري البرمجيات.

  - **الشركات الناشئة المصرية الأكثر تسارعًا في القارة الإفريقية، حيث شارك ٣٨,٦٪ منها في نوع من برامج التسريع أو الاحتضان من مسرعات وحاضنات مصرية وعالمية، وهذا المعدل أعلى بفارق شاسع عن المنافسين الإقليميين. ومن المشجع أن نرى القطاع العام يدعم ذلك من خلال مبادرات مثل مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) وبنك الابتكار المصري.**

التحديات:

على الرغم مما تميزت به مصر إقليميًّا من مزايا نسبية جاذبة للاستثمارات في الشركات الناشئة، بجانب العديد من الجهود الحكومية الرامية إلى تمكين الشركات الناشئة في الاقتصاد المصري، فإنه ما زالت هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مجال ريادة الأعمال؛ ومن أبرز تلك التحديات ما يلي:

- **ترتيب مصر منخفض نسيبًّا في مؤشر الابتكار العالمي، مما يخلق المزيد من التخوفات للاستثمار في الشركات الناشئة التي تعتمد في الأساس على التكنولوجيا والابتكار والكوادر المتخصصة**:

  فعلى الرغم من التحسن الملحوظ والمستمر في **ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي**، حيث تقدمت مصر ٣ مراكز وارتفع ترتيبها من ٨٩ عام ٢٠٢٢ إلى ٨٦ عام ٢٠٢٣، فإنه ما زال المستوى **منخفضا نسبيا مقارنة بنظرائها** من دول المنطقة، فقد احتلت الإمارات المركز ٣٢ في حين أتت السعودية وقطر في المركز الـ ٤٨ والـ ٥٠ على التوالي، كما احتلت البحرين وعمان والأردن المراكز الـ ٦٧ و٦٩ و٧١ على التوالي.

- **واجهت بيئة الأعمال في مصر بعض التحديات التي قد تحد من جذب الاستثمارات للشركات الناشئة المحلية بشكل عام، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:**

  - خسرت مصر مركزين في **مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة خلال عام ٢٠٢٣**، لتحتل **المركز ٦٧** على مستوى العالم. ويعد هذا الترتيب منخفضًا نسبيًّا مقارنةً بنظرائها من الدول الناشئة.
  - تزامنًا مع انخفاض عدد الصفقات في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، كانت **مصر هي الدولة الأكثر تضررًا** من حيث انخفاض عدد الصفقات في تلك الفترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث **انخفض عدد الصفقات في مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٧٠٪**. في حين بقيت قيمة الاستثمارات قريبة من معدلاتها مع انخفاض طفيف بنسبة ٩٪.
  - **سعر الفائدة الذي ارتفع** بشكل ملحوظ وكبير خلال الفترة الماضية، وتحديات سعر الصرف والتحويلات الخارجية، والتي لها دور في جعل المستثمرين أكثر حذرًا.





- على الرغم من تحسن مرتبة مصر تدريجيا في السنوات الأخيرة في بعض المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال، فإنه بالرغم من هذه الجهود، فقد احتلت مصر **المركز ١١٤ من بين ١٩٠ اقتصادًا في مؤشر سهولة القيام بالأعمال**، وذلك طبقًا لتقييمات البنك الدولي في عام ٢٠٢٠، كما جاءت مصر في المركز ٩٠ في **المؤشر الفرعي الخاص بسهولة "بدء الأعمال"**، وهو أعلى نسبيًّا من الترتيب الكلي لمصر. ومع ذلك، فقد جاءت مصر في **المركز ١٣٠ في المؤشر الفرعي "تسجيل الملكية"، والمركز ١٥٦ في المؤشر الفرعي "سداد الضرائب"، والمركز ١٧١في المؤشر الفرعي "التجارة عبر الحدود"، والمركز ١٦٦ في المؤشر الفرعي "إنفاذ العقود"، وهي ترتيبات منخفضة للغاية مقارنةً بالدول النامية المناظرة**، ومقارنةً بترتيب مصر بالنسبة للمؤشر الكلي. وتشير هذه المؤشرات الفرعية ذات التصنيف المنخفض إلى **ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في المجالين القانوني والتنظيمي** لتسهيل أنشطة الشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة.

- **هجرة العقول المصرية المتخصصة في المجالات التكنولوجية والابتكار:** ويأتي ذلك نتيجة **ضعف الفرص وانخفاض الرواتب في مصر** مقارنةً بغيرها من الدول، حيث خلقت الظروف الاقتصادية الجارية حالة من هجرة العقول، التي جاءت مدفوعة ببحث الشباب عن فرص عمل في الخليج أو أوروبا أو الولايات المتحدة وغيرها.

رابعًا:
الجهود الحكومية المبذولة لتمكين الشركات الناشئة ودعم بيئة ريادة الأعمال





رابعًا: الجهود الحكومية المبذولة لتمكين الشركات الناشئة ودعم بيئة ريادة الأعمال

التزمت الدولة المصرية بتعزيز بيئة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة، وجاء ذلك انطلاقًا من استراتيجيتها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وزيادة التنافسية والمرونة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للشركات الناشئة، فضلًا عن إدراكها لتأثير الأنشطة الريادية المضاعف على خلق فرص العمل. وقد أطلقت الدولة هذا التوجه إدراكًا منها لدور ريادة الأعمال في تمكين الشباب من تأسيس المشروعات الخاصة، بما يسُهم في تقليل نسب البطالة.

وفيما يخص دور ريادة الأعمال بالنسبة إلى المجتمع والاقتصاد ككل، فهي توفر العديد من المزايا والفوائد المتمثلة في مجموعة المساهمات والابتكارات التي يقدمها الرواد الجدد للمجتمع، مما يسُهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية للمستهلك. هذا بجانب دور مشروعات ريادة الأعمال، المتمثل في تطوير المزيد من الصناعات، وتحفيز الاقتصاد بمشروعات جديدة للشباب، وتحقيق الرفاهية، لا سيما أنها تشجع على الاستفادة من اقتصاد المعرفة، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات، وتسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

وانطلاقًا من هذا الدور، تضافرت الجهود الحكومية المصرية لدعم وتمكين قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة، إيمانًا من الدولة المصرية بأهمية قطاع ريادة الأعمال ودوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية ومصدر للإبداع والتطور التكنولوجي؛ **حيث بلغت قيمة الإنفاق على دعم رواد الأعمال وزيادة حجم الائتمان المتاح للمشروعات الناشئة وتمكين المرأة عام ٢٠١٩ نحو ٢٠٠ مليار دولار**. كما حرصت الدولة المصرية على تهيئة المناخ لشباب رواد الأعمال، سواء بدعم ثقافة العمل الحر أو بتوفير التمويل اللازم لمشروعاتهم ومبادراتهم، أو بوضع تشريعات وقوانين داعمة لنشاط ريادة الأعمال، بجانب حرص الدولة على وضع إطار مؤسسي داعم للنهوض بالشركات الناشئة وتعزيز دورها في الاقتصاد المصري. وأطلقت في سبيل هذا برامج متعددة للنهوض بريادة الأعمال، وتأهيل رواد الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية العلمية والبحثية اللازمة لنشر ثقافة ريادة الأعمال واستخدام التكنولوجيا والابتكار. وقد جاء ذلك اتساقًا مع استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة، والتي تتبنى من خلالها **برنامجًا وطنيًّا شاملًا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي تتضمن دعائمه الرئيسة تحسين مناخ وبيئة الأعمال، وتشجيع الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.**



وتتضح أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار والبحث العلمي وتمكين الشركات الناشئة، من خلال **خمسة محاور رئيسة، تتمثل في المحور التنظيمي، والمحور المؤسسي، والمحور التشريعي، والمحور التمويلي، وتعزيز البنية التحتية العلمية والبحثية**؛ ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

المحور التنظيمي:

حيث تضافرت العديد من الجهود الحكومية لوضع إطار تنظيمي حاكم لتمكين الشركات الناشئة في المجالات المختلفة، ولتعزيز مساهمة تلك الشركات في الاقتصاد المصري، ومن أبرز تلك الجهود التنظيمية ما يلي:

- **برنامج «تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال»:** اختتمت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والبنك الإفريقي للتنمية فعاليات برنامج «تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال»، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٢٤. حيث ساهم البرنامج في دعم قدرات رواد الأعمال والشركات الناشئة في كافة أقاليم الجمهورية.

وقامت الهيئة من خلال مركز **"فكرتك شركتك"** عبر البرنامج المُمول من البنك الإفريقي للتنمية، بتقديم **ورش عمل وتوعية لما يقرب من ٦٠٠ من رواد الأعمال والشباب في ١٧ محافظة خلال سنة**، وتعريفهم بالسياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال. كما ساهمت ورش العمل في **خلق منظومة تربط كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال** في كل محافظة بغرض مضاعفة أثر جهودها في دعم الشركات الناشئة. كما تم **توفير خدمات استشارية مالية وضريبية وإدارية وتكنولوجية** من خلال كبرى الشركات الاستشارية لعدد **١٣٠ شركة ناشئة ورائد أعمال**.

- **شركة "رايز أب RiseUp" تأسست في مصر عام ٢٠١٣:** وتهدف الشركة إلى خلق شبكة تواصل بين رواد الأعمال ودعمهم للحصول على فرص استثمارية لشركاتهم الناشئة. وتعمل الشركة كمنصة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتنظم فعالية عالمية سنوية "RiseUp Summit" تجمع من خلالها كافة الأطراف العاملة في مجال ريادة الأعمال، من رواد الأعمال والصناديق الاستثمارية وحاضنات الأعمال.

حيث تم عقد ١١ نسخة سنوية من فعاليات قمة رايز أب RiseUp Summit: وتعد تلك القمة هي **أكبر قمة للابتكار وريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. وتتضمن العديد من ورش العمل والجلسات التي تناقش العديد من الفرص والتحديات بقطاع ريادة الأعمال في مصر والشرق الأوسط.

- **أتت فعاليات النسخة الحادية عشرة من قمة رايز أب RiseUp Summit ٢٠٢٤ المنعقدة تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة (١٦ – ١٨) مايو ٢٠٢٤ في المتحف المصري الكبير، بمشاركة أكثر من ٢٥٠ متحدثًا وأكثر من ١٥٠ شركة ناشئة.**

- **كما تم عقد النسخة العاشرة من قمة رايز أب ٢٠٢٣ RiseUp Summit بالمتحف المصري الكبير خلال الفترة (١٦ – ١٨) مارس ٢٠٢٣:** وذلك تحت شعار "ابق واقعيًّا "Stay Real، وذلك بحضور أكثر من ١٤ ألف شخص من ٦٠ دولة حول العالم، وبمشاركة أكثر من ٣٠٠ متحدث وخبير من جميع أنحاء العالم. وخلال الإعلان عن فعاليات القمة، أكدت شركة RiseUp أنه على مدار ١٠ سنوات، استطاعت "رايز أب" أن **تجذب ٥ آلاف مستثمر**، واستطاعت ا**لشركات الناشئة المصرية أن تجمع حوالي ٣,٥ مليارات دولار فـي العشر سنوات الماضية، مما يسهم فـي تعزيز الاستثمار الأجنبي فـي مصر، وتشجيع الشباب على بدء شركاتهم الناشئة، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بمنطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا.**

- **توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) وشركة " RiseUp" عام ٢٠٢٤:** وتهدف المذكرة إلى تحفـيز ريادة الأعمال وتعزيز استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي فـي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفـي مختلف القطاعات.

- وتستهدف مذكرة التفاهم **تعزيز ريادة الأعمال القائمة على الإبداع التكنولوجي فـي تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من خلال ثلاثة برامج رئيسية، وهي:**

- **برنامج ثورة الذكاء الاصطناعي AI Revolution (AIR) :** وهو برنامج خاص بدعم الشركات الناشئة فـي مجال الذكاء الاصطناعي على المستوى المحلي والإفريقي، والذي يتضمن **ثلاثة برامج فرعية**، وهي:

  * برنامج مسرع الأعمال لدعم الشركات الناشئة وربطها بالموارد اللازمة للتوسع.

  * برنامج خاص بإطلاق أكاديمية الذكاء الاصطناعي: وهي أول أكاديمية من نوعها للذكاء الاصطناعي تهدف إلى اتساق التطوير والتعلم فـي مجال الذكاء الاصطناعي مع المعايير العالمية.

  * برنامج خاص بالفعاليات المتخصصة وعقد قمة متخصصة للذكاء الاصطناعي من أجل تلبية جميع متطلبات الباحثين فـي مجال الذكاء الاصطناعي.

- **برنامج صندوق الأموال:** ويعمل هذا البرنامج على إتاحة التمويل اللازم لدعم نمو النظام البيئي لريادة **الأعمال فـي مصر**.

- **برنامج تدريب مؤسسي** للشركات الناشئة الجُدد عبر الإنترنت على كيفـية بدء مشروعاتها الريادية وشركاتها الناشئة بفاعلية.

- أطلقت الدولة **"الاستراتيجية الوطنية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٨-٢٠٢٣":** وهي استراتيجية تعكس توجه الدولة وتتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تستهدف خلق اقتصاد تنافسي ومتوازن قائم على الابتكار والمعرفة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى **أنها تستهدف زيادة مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تنافسية قطاع الأعمال والنمو الاقتصادي الشامل، فضلًا عن تشجيع رواد الأعمال لتعزيز واستمرارية فرص النمو والنجاح والتنافسية لكافة المشروعات للوصول في النهاية للتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصري.**

ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تتمحور حول خمسة محاور رئيسة، وهي كالتالي:

- تعزيز سبل الحصول على التمويل.
- تشجيع ريادة الأعمال.
- تشجيع الصادرات وتعزيز قدرة المشروعات على الاندماج في سلاسل القيمة.
- خلق فرص للوصول إلى خدمات تنمية الأعمال.
- الإطار القانوني والتنظيمي: تقليل الأعباء الإدارية، وتبسيط البيئة التنظيمية، واستخدام آلية مؤسسية لتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية.

- **توقيع بروتوكول تعاون بين شركة RiseUp وشركة "انطلاق" عام ٢٠٢٣ لدعم ريادة الأعمال:** وتهدف **الشراكة لتناول أبرز التحديات التي تواجه قطاع ريادة الأعمال المصري وإيجاد حلول سريعة لها من أجل النهوض بالقطاع**، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية من خلال عدة فعاليات وموائد مستديرة.

- **تدشين منصة المشروعات الصغيرة؛** وهي موقع إلكتروني تفاعلي أقامه جهاز تنمية المشروعات على شبكة الإنترنت ليعرض كافة المعلومات والخدمات التمويلية والتدريبية والفنية والتسويقية التي تقدمها الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الأهلية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال والشركات الناشئة، وكذلك المبادرات ذات الصلة التي تنفذها هذه الجهات.

- أطلقت الدولة بالتعاون مع مؤسسة ميتا (Meta) ومؤسسة "رايز أب" (Rise Up Agency) **أول منصة تفاعلية لريادة الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وتمثل المنصة إحدى آليات نشر ثقافة ريادة الأعمال**، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساندة الشباب ودعم أفكارهم بتقديم المساعدة اللازمة لهم حول مشروعاتهم، **وذلك في إطار حرص الدولة المصرية على دعم فكر ريادة الأعمال واحتضان الشباب ودعمهم في إخراج أفكارهم وتوجيههم نحو خلق فرص عمل بأنفسهم.**



- **إطلاق أول شبكة قومية لحاضنات الأعمال فـي مصر:** حيث حرصت الحكومة المصرية بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على إطلاق تلك الشبكة لتقديم الدعم الفني والتسويقي اللازم للأفكار والشركات الناشئة ذات المردود الاقتصادي، ويعمل المشروع **كمظلة لكل حاضنات الأعمال على مستوى الجمهورية، ويتم إيفاد فريق لكل حاضنات الأعمال للتعريف بمنظومة الشبكة القومية، وتم الاتفاق على أن يكون مقر الشبكة الأساسي معهد التخطيط القومي**.

- **وحدات الشباك الواحد:** هي وحدات أنشأها جهاز حماية المشروعات بجميع فروعه لتقدم خدمات (استصدار التراخيص والمستندات والموافقات اللازمة لبدء المشروعات وتشغيلها)، وتضم هذه الوحدات جميع الجهات المعنية بتنمية المشروعات **بهدف تقديم كافة الخدمات ذات الصلة من مكان واحد للتيسير على العملاء وصغار رواد ورائدات الأعمال**.

- **الخريطة المصرية للاستثمار:** قامت الحكومة المصرية بعمل نموذج موحد لقاعدة البيانات الجغرافـية المطلوبة "الخريطة المصرية للاستثمار"، وذلك بالتنسيق مع كافة المحافظات والهيئات بالدولة لاستيفائها ووضع خريطة موحدة للمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية؛ **مما يُسهل إمكانية حجزها مباشرةً، وتقليص المدة الزمنية للبت فـي طلبات المستثمرين إلكترونيًّا.**

المحور المؤسسي:

سعت الدولة المصرية نحو تحسين الإطار المؤسسي الداعم لنشاط الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك فـي إطار توجه الدولة نحو تعزيز الاستثمار وتمكين القطاع الخاص وتهيئة بيئة الأعمال أمام رواد الأعمال؛ وفـيما يلي، يتم عرض أبرز تلك الجهود:

- **إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء، تختص باقتراح السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة فـي مصر:**

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، (فـي يونيو ٢٠٢٣)، قرارًا بإنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء، تختص باقتراح السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة فـي مصر.

ونص القرار على أن تكون الوحدة برئاسة الرئيس التنفـيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعضوية ممثلين عن كل من رئاسة مجلس الوزراء، ووزارات: التموين والتجارة الداخلية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة والصناعة، والبنك المركزي المصري، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

كما نص القرار على أنه للوحدة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والمتخصصين لمعاونتها فـي المهام المسندة إليها، وأن **تعد الوحدة الدائمة تقريرًا دوريًّا كل ثلاثة أشهر بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفـيذها** يعرضها رئيسها على رئيس مجلس الوزراء، تمهيدًا لاتخاذ ما يلزم بشأنه، على أن تقدم أول تقرير لها خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار.

- **افتتاح مقر وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:**

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٤، تم افتتاح المقر الرئيس لوحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما تم **إطلاق المنصة الإلكترونية للوحدة**. ويأتي إطلاق الوحدة تنفـيذًا لأحد القرارات الحاسمة الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار؛ **لتكون وحدة دائمة لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، وتضم أعضاء من كافة الجهات الحكومية المعنية بريادة الأعمال. وتختص تلك الوحدة بتحقيق التواصل الفعَّال بين الحكومة ورواد الأعمال، للتعرف على التحديات التي يواجهونها، ومقترحاتهم وأفكارهم؛ لوضع الحلول المناسبة التي من شأنها تحسين بيئة ريادة الأعمال فـي مصر**.

علاوة على ذلك، ستعرض **المنصة الإلكترونية للوحدة** كافة الخدمات التي تقدمها الجهات **الحكومية الداعمة لريادة الأعمال**. كما ستشمل المنصة أيضًا **جميع المعلومات الخاصة ببيئة الشركات الناشئة فـي مصر، ويتم حاليًّا إضافة المعلومات المتعلقة بالرعاة المهتمين بالشركات الناشئة ورواد الأعمال، بما فـي ذلك حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال وصناديق الاستثمار، إلى المنصة**.

علاوة على ذلك، سيتم تشكيل **مجلس استشاري تطوعي** ممثل بالكامل من القطاع الخاص ورواد الأعمال، **والذي سيساعد الوحدة فـي اقتراح السياسات والقوانين واللوائح التي من شأنها دعم نمو وازدهار الشركات الناشئة فـي مصر**، وهو الهدف الرئيس لتشكيل الوحدة فـي المقام الأول. كما سيكون **للوحدة مكاتب فـي مختلف المحافظات لضمان التواصل الفعَّال مع رواد الأعمال على مستوى المحافظات**.

- أنشأت الدولة العديد **من المؤسسات المعنية بدعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،** وفـي مقدمتها:

  - **وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**؛ بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - **هيئة تنمية الصادرات (Export Development Agency, EDA)**: تأسست خلال عام ٢٠١٧، لتكون هي الجهة الحكومية الموحدة المختصة بدعم الصادرات والإشراف على استراتيجية زيادة الصادرات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُسهم فـي عدم إهدار الموارد.

- **جهود الدولة المصرية لتعزيز التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال**: ركزت الحكومة المصرية على **تعزيز التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال وجذب الاستثمار عن طريق حل المشكلات والتحديات التي تواجه المستثمر المصري كمفتاح لجذب الاستثمارات الأجنبية**، وذلك عبر وضع حلول سريعة لتلك المشكلات بالتنسيق وبالتعاون مع جميع الهيئات والوزارات المعنية، وعليه، قامت الدولة **بحل حوالي ٩٠٪ من المشكلات التي واجهت المستثمرين**، حيث انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع، والوقت اللازم لتأسيس الشركات، وتكلفة التأسيس بصورة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٧ كما هو موضح أدناه:

جدول (٢): مؤشرات تحسن مناخ الأعمال فـي مصر فـي عامي (٢٠٠٧و٢٠٢٠)

	٢٠٠٧	٢٠٢٠
عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات	١٠	٢
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (٪ من متوسط الدخل السنوي للفرد)	٦٩٤,٧	٠
الوقت اللازم لتأسيس الشركات	١٩ يومًا	يوم عمل واحد فقط
تكلفة التأسيس (٪ من متوسط الدخل السنوي للفرد)	٦٨,٨	٢٠,٣

المصدر: التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتاريخ 22 يناير 2022، فـيما يخص عرض إنجازات قطاع الاستثمار.

- **مبادرة "إصلاح مناخ الأعمال فـي مصر" (إرادة)**: هي مبادرة وطنية تأسست عام ٢٠٠٨؛ بهدف إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المصري لتعزيز صنع السياسات، وتحفـيز الأعمال التجارية، وتشجيع الاستثمار، وإقامة حوار بين الحكومة والشركات.

وإدراكًا من الحكومة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فـي تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد عملت على خلق بيئة أكثر ملاءمةً للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال عدد من السياسات التي جاء فـي مقدمتها، اعتماد مبادرة "إصلاح مناخ الأعمال فـي مصر" (إرادة) على أعلى مستوى سياسي، بحيث تكون تابعة لمجلس الوزراء المصري، وذلك بموجب قراري رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٩٨ لسنة ٢٠١٩، ورقم ١٦٥٢ لسنة ٢٠١٩ بإشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على المبادرة.

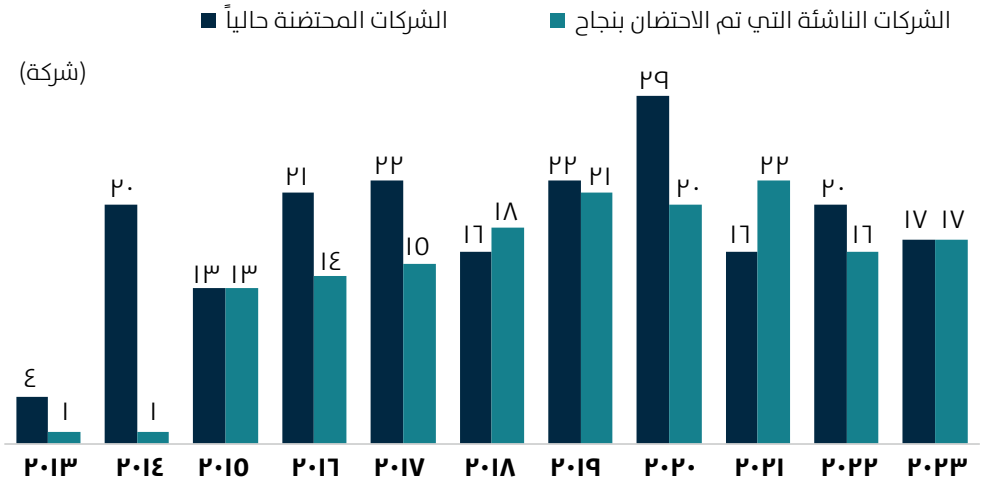
- **إنشاء حاضنات أعمال تابعة للدولة لتمكين الشركات الناشئة**: أنشأت الدولة نحو تسع حاضنات أعمال، منها حاضنات متميزة فـي مجال الذكاء الاصطناعي والسياحة بالإضافة إلى حاضنة مصرية إفريقية، كما تم التوسع فـي حاضنات الأعمال فـي الجامعات والمدارس الفنية.

- **ومن أبرز الأمثلة على حاضنات ومسرعات الأعمال الحكومية، ما يلي**:

١- **مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC):**

حيث يعمل المركز على تحفـيز الشركات الريادية بما يسهم فـي نمو الاقتصاد، من خلال تقديم خدمات تحتاجها الشركات الناشئة والمبتكرون ورواد الأعمال؛ بهدف التغلب على التحديات والاستفادة من الفرص الجديدة وتجنب العثرات المحتملة. ويساعدهم فـي حصولهم على الاستثمارات اللازمة، **ويمتلك المركز أول شركة إبداع مصر -وهي منصة إلكترونية للابتكار فـي مصر-**، ويشير الشكل التالي إلى تطور أعداد الشركات المحتضنة خلال السنوات العشر الماضية.

شكل (٨): أعداد الشركات المحتضنة داخل مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠٢٣)



المصدر: مركز الإبداع التكنولوجي https://tiec.gov.eg/Arabic/Pages/Dashboard.aspx

كما أشارت بيانات عام ٢٠٢٣ إلى **توفـير نحو ٦١ مليون دولار لنحو ١٢٩٥٢ رائد أعمال لعدد ٢١٥٠ شركة ناشئة، و٢٥١ شركة صغيرة ومتوسطة، بإجمالي فرص عمل متولدة ٦٢١٨٥ فرصة، فـيما بلغت الأفكار الابتكارية المتولدة نحو ٧,٢٦٠ آلاف فكرة تركزت فـي قطاعات التكنولوجيا والابتكار، فـيما وفر المركز تدريبًا لنحو ٥٠٤٧٤٩ متدربًا خلال نفس العام بمشاركة ١٤٥٧ كيانًا أو فردًا.**

شكل (٩): مؤشرات أداء مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) لعام ٢٠٢٣:



ارقام ٢٠٢٣ فقط

المصدر: مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC).

٢- بنك الابتكار المصري (EIB):

يستهدف البنك تشجيع الابتكارات والاختراعات التي تؤدي إلى توليد تكنولوجيا وطنية، والمساهمة فـي تنسيق الجهود الوطنية لتنمية القدرات الابتكارية من خلال توفـير منفذ تسويقي للابتكارات، ودعم المبتكرين والمخترعين ومؤسسات المجتمع المدني، وتتمثل الأهداف المتخصصة لبنك الابتكار المصري فـي الآتي:

- توفـير منفذ تسويقي للابتكارات والأفكار والحلول لإبراز المقدرة الوطنية فـي الابتكار والاختراع.
- عرض الاختراعات والابتكارات الخاصة بالأفراد والجامعات والمؤسسات البحثية.
- تقديم حلول ابتكارية للتحديات التكنولوجية التي تواجه الشركات بما يسهم فـي تطويرها، أو خلق فرص تسويقية جديدة من خلال تطبيق ابتكارات.
- إتاحة فرص التشارك والتعاون بين المبتكرين وبين المستثمرين والجهات المانحة.
- نشر ثقافة الابتكار بين الأجيال القادمة.

يضم البنك عدد ١٥ حاضنة أعمال حكومية، ويتوافر من خلاله ٢٦٣ جهة داعمة للابتكار، ووصلت الأفكار الابتكارية إلى نحو ٢٣٧ فكرة بإجمالي مشروعات بلغ ٤٠ مشروعًا، ويوفر البنك قاعدة من البيانات عن كل ما يتعلق بالمتطلبات اللازمة لإنجاح مشروعات ريادة الأعمال الابتكارية، ولعل أهمها ما يلي:

- **سوق الابتكار:** وهي عبارة عن سوق للاختراعات والابتكارات الخاصة بالأفراد والجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة في أنشطة مختلفة.
- **التحديات:** وهي عبارة عن نافذة للمسابقات على المستوى القومي يتم من خلالها الإعلان عن تحديات ومشاكل ملحة وضاغطة تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية والجهاز الإداري للدولة، ومن خلالها تُمكن رواد الأعمال من تسجيل أفكارهم للبدء في تلقي الدعم التقني وصولاً باختبار جاهزية الفكرة للتطبيق الفعلي في الأسواق أو الغرض الذي جاءت من أجله.
- **جهات دعم الابتكار:** وهي عبارة عن قواعد بيانات تشمل الجهات المانحة والحاضنات التكنولوجية وأودية العلوم ومكاتب نقل التكنولوجيا على المستوى المحلي والدولي، والمكاتب الفرعية لمكتب البراءات المصري ووكلاء البراءات المعتمدين، وضمن البنك تيسير التعاون في المستقبل بين الأطراف ذات المصالح المشتركة، وكذلك تعزيز خدمات تنمية الأعمال التجارية لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.
- **محفظة الابتكار (TED-PPP Tech Portfolio):** تعد برنامجًا استراتيجيًا شاملاً يهدف إلى عرض منتجات التكنولوجيا والخدمات المبتكرة في مصر، يتم دعم الإجراءات المعروضة لهذه المنصة التكنولوجية من خلال الجهود التعاونية لأصحاب المصلحة الرئيسين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة والمغتربون والمنظمات غير الحكومية.
- البرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية (EG-KTAs): البرنامج الأكبر لربط البحث العلمي بالصناعة بطريقة فاعلة. ويهدف إلى إنتاج وتطوير منتج محلي، وتعميق التصنيع المحلي ودعم الصناعة الوطنية بإضافة مكون تكنولوجي مبتكر.



٣- مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار:

تأسس في يونيو ٢٠٢٣، ويتبع المركز وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ بهدف دعم أنشطة ريادة الأعمال والابتكار ودعم التحول لاقتصاد المعرفة من خلال تمكين الشباب المصري من تحويل أفكارهم الابتكارية إلى شركات ناشئة تندمج في سلاسل القيمة العالمية، ويستهدف دعم ملف ريادة الأعمال والابتكار برؤية أكثر شمولاً، تأخذ في اعتبارها رواد الأعمال، ودعم بيئة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى دعم صانع القرار فيما يخص ريادة الأعمال والابتكار، وذلك من خلال توفير بيئة ريادية ممكنة تساعد على تسريع النمو الاقتصادي في مصر وفقًا لتوجهات الحكومة المصرية، **وتتمثل أوجه الدعم في الفئات التالية**:

- **خدمات رواد الأعمال:** عبارة عن خدمات متنوعة لدعم رواد الأعمال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة النمو والتوسع والتواصل مع المستثمرين للحصول على جولات استثمارية.
- **خدمات المستثمرين:** هي الخدمات المختلفة للمستثمرين للبحث عن الفرص الاستثمارية والتواصل مع رواد الأعمال وجهات الدعم في مصر.
- **خدمات الشركات:** يساعد المركز شركات ومؤسسات القطاع الخاص على الابتكار من خلال شراكات مع الشركات الناشئة.
- **خدمات المؤسسات الحكومية وصانع القرار:** يوفر المركز لجهات صنع القرار البيانات والتقارير الدورية التي تحتوي على مؤشرات بيئة ريادة الأعمال في مصر وكذلك يساعد المركز المؤسسات الحكومية على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الجهات من خلال التعاون مع الشركات الناشئة.
- **خدمات جهات الدعم:** هي خدمات لحاضنات ومسرعات الأعمال من خلال مشاركتهم ببرامج احتضان وتسريع الأعمال المتخصصة التي يطلقها المركز بشكل دوري.

٤- مركز التكنولوجيا المالية والابتكار:

يتبع البنك المركزي المصري ويعمل على تشجيع التكنولوجيا والابتكار، حيث يعمل كمنصة موحدة تجمع كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية في مكان واحد، بمن فيهم رواد أعمال التكنولوجيا المالية، والمؤسسات المالية، والجهات الرقابية، ومقدمو الخدمات، وأصحاب الخبرات، والمستثمرون؛ لذا، فهو مجمع لصناعة التكنولوجيا المالية، وذلك لتسهيل التواصل والتعاون بين كافة مرتادي المركز من المؤسسات المالية، والمستثمرين، وأصحاب الخبرات، ورواد أعمال التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة.

- وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس **أول حاضنة متخصصة للذكاء الاصطناعي بجامعة الإسكندرية، وأول حاضنة تكنولوجية في جامعة المنيا وأخرى بطنطا، وقنا، وذلك بهدف تعميق التنمية التكنولوجية وزيادة عدد الحاضنات التكنولوجية**.

- **مبادرة "فكرتك شركتك":** أطلقتها الحكومة المصرية في عام ٢٠١٧؛ بهدف تحفيز بيئة ريادة الأعمال في مصر، وتقديم حزم متكاملة من الدعم لرواد الأعمال في مختلف مراحل شركاتهم الناشئة.

المحور التشريعي:

أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بمشروعات ريادة الأعمال، فعملت على تهيئة وتعزيز البيئة التشريعية الداعمة لريادة الأعمال من خلال حزمة متنوعة من القوانين والقرارات المعنية بتنظيم عمل الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تنظيمًا وافـيًا، ومساندة هذا القطاع الحيوي باعتباره إحدى دعائم الاقتصاد الوطني، ومن بينها:

- **إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات للشركات الناشئة:**

أكد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، على توفـير كل الدعم للشركات الناشئة، حيث سيتم إعطاؤها ميزة؛ لتكون قدرتها على التواصل والتأثير فـي السوق بشكل أكثر؛ حيث **أصدر قرارًا بأن يتم إعطاء الشركات الناشئة إعفاءً ضريبيًّا لمدة ٥ سنوات وذلك فـي عام ٢٠٢٣**.

- **نشر الدليل القانوني الأشمل للشركات المصرية الناشئة:**

تتولى منصة **"إبداع مصر"**، نشر مقالات متتالية لتوضيح الدليل القانوني للشركات المصرية الناشئة؛ حيث تم إصدار إحدى عشرة مقالة على المنصة؛ وذلك على مدار ما يقرب من سنة ونصف السنة. وتهدف تلك المقالات إلى تحديد الأطر القانونية لعمليات تأسيس الشركات الناشئة فـي قطاعات مختلفة، وكذلك الرسوم المطلوبة للتأسيس، والجهات المعنية، والأوراق المطلوبة لإتمام عمليات التأسيس. وتهدف تلك السلسلة من المقالات إلى مساعدة رواد الأعمال فـي عملية التأسيس، وتيسير إجراءات تسجيل الشركات الناشئة.

- **القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠١٤:** المعني بتنظيم نشاط التمويل للمشروعات متناهية الصغر، وتوفـير عددٍ من الحوافز والمزايا لها.

- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧** والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨: والخاص بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويُعتبر الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة فـي هذا المجال.

- **جهود وزارة المالية:** تقدم وزارة المالية نظمًا ولوائح ضريبية مبسطة للشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما يلي:

  - تبدأ الضرائب المفروضة على تلك الشركات والمشروعات من ألف جنيه سنويًا للمشروعات التي يقل حجم مبيعاتها عن ٢٥٠ ألف جنيه، وتصل إلى ١٪ فقط إذا تراوح حجم مبيعات هذه المشروعات بين ٣-١٠ ملايين جنيه.

- إعفاء الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي.
- تخفيض الرسوم الجمركية لتصل إلى ٢٪ على الآلات والمعدات التي يتم استيرادها لتشغيل هذه المشروعات.

- **قرار مجلس الوزراء بجعل الحد الأدنى لرأس مال شركة الشخص الواحد عند تأسيس الشركة ١٠٠٠ جنيه فقط بدلاً من ٥٠ ألف جنيه؛ بهدف مساعدة رواد الأعمال على تأسيس الشركات بسهولة.**
- **العمل على تنظيم كيفية تأسيس الشركات الافتراضية بدون مقر.**
- **العمل على تنظيم كيفية إنشاء شركات عن بُعد من خلال منصة مصر الرقمية وتقنية التوقيع الإلكتروني لتأسيس الشركات بالإخطار.**
- **القانون رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠:** بشأن إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويمثل القانون نموذجًا للتنسيق **والتعاون بين أكثر من ٢٥ جهة من الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا القطاع**.

كما يراعي القانون تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على الانضمام للاقتصاد الرسمي، من خلال تقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية وجمركية لأصحابها، فور تسجيلهم في الاقتصاد الرسمي.

- **جهود الدولة لإصلاح الأطر التشريعية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يسهم في توفير التمويل اللازم لتمكين الشركات الناشئة والقطاع الخاص:**

حرصت الدولة المصرية على تطوير المنظومة القضائية والقانونية الاستثمارية، وذلك من خلال العمل على تطوير الدور الذي تؤديه تلك المنظومة في تعزيز سيادة القانون من خلال عمليات التقاضي التقليدية والآليات البديلة لتسوية النزاعات وآلية إنفاذ العقود والأحكام القضائية، هذا بالإضافة إلى تحسين الدور التنموي لتلك المنظومة، عبر **مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمنظومة الاستثمارية لضمان توافقها واحتياجات المستثمرين**.

كما التزمت الدولة **ببرنامج استباقي لتحسين مناخ الأعمال، وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي والمحلي**، وجني فوائد الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما سلطت الضوء على مجموعة السياسات التي تشكل البيئة المُحدِدة للاستثمار والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي.

حيث شهد مناخ الاستثمار فـي مصر **العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين؛ مما ساهم فـي تحقيق نتائج إيجابية فـي مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط.**

وفـي هذا الصدد، جاء قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ لتحقيق المزيد من الثقة فـي مناخ الاستثمار المصري من خلال زيادة الضمانات الممنوحة للمستثمرين، وتنويع الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، والمناطق الجغرافـية الأكثر احتياجًا للتنمية، وذلك مع ضمان تقديم خدمات استثمار متطورة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد حاز القانون إشادة المنظمات الدولية، وفـي مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي ذكرت فـي تقريرها "آفاق سياسات الاستثمار فـي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، **أن الحكومة المصرية قامت بإصلاحات هيكلية لدعم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال**، مؤكدة أن قانون الاستثمار الجديد يهدف إلى تنمية وتحفـيز الاستثمارات خاصةً فـي المناطق الأقل نموًا باعتبارها أولوية حكومية، فضلاً عن تفعيل منظمة الشباك الواحد والتسهيلات الإجرائية المقُدمة التي من شأنها تهيئة بيئة آمنة ومُستقرة للمستثمرين. وقد تركزت أهم مواد القانون على الآتي:

- للمستثمرين الأجانب حرية تحويل الأرباح بالعملات الأجنبية بدون أي قيود، وفـي حالة التصفـية يتعين إبلاغ الشركة التي تقوم بالتصفـية بجميع الإطارات المالية المستحقة خلال مدة أقصاها ١٢٠ يومًا؛ مما سيضمن أيضًا الخروج الآمن للمستثمرين فـي الوقت المناسب.
- أن تكون عملية تأسيس الشركات من خلال مراكز خدمات المستثمرين لتتولى هذه المراكز تقديم خدمات تأسيس الشركات وإنشاء فروعها، وتغيير النشاط وأعمال التصفـية وغيرها من المسائل المتُصلة بالشركات.
- ضمان المعاملة العادلة لكافة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء كما يحمي رأس المال المستثمر والمشروعات من أي إجراءات تعسفـية؛ حيث لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية، أو فرض الحراسة عليها، أو الحجز على أموالها أو تجميدها، إلا بناءً على حكم قضائي.
- يسمح بتوفـير ضمانات ومزايا إضافـية للمشروعات فـي أنشطة محددة، مبنية على أساس مبدأ المعاملة العادلة.
- تعفى عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والإشهار. وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ قيدها فـي السجل التجاري.
- تتحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري، كما تتحمل جزءًا من تكلفة التدريب الفني للعاملين.



- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٢٪ (على كافة ما يتم استيراده من آلات ومعدات وأجهزة لصالح المشروع).
- إمكانية تأسيس الشركات الجديدة خلال ٢٤ ساعة فقط، وعدم تحمل أعباء إضافية على المشروع القائم بالفعل.
- عمل رقم قومي موحد لكل منشأة للتعامل مع مختلف الجهات الرسمية.
- تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقًا للخريطة الاستثمارية، حافزًا استثماريًا خصمًا من الضريبة على الأرباح، وذلك على النحو الآتي:
  - نسبة ٥٠ ٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ): ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية طبقًا للخريطة الاستثمارية.
  - نسبة ٣٠ ٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب): ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقًا لتوزيع أنشطة الاستثمار لمشروعات المناطق التي لا تحتاج إلى تنمية.

- **التحول الرقمي في تقديم الخدمات الجمركية:** يَسَّر قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ المعاملات الجمركية وتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات الجمركية، مع استحداث تنظيم جديد للأسواق يتضمن قواعد واضحة ومُحددة للتعامل الجمركي.

- **دمج الإجراءات الضريبية في إجراء موحد:** حيث هَدف قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، إلى دمج الإجراءات الضريبية المختلفة باختلاف أنواع الضرائب في إجراءات موحدة، طالما كانت قابلة للتطبيق على كل هذه الأنواع أو على ما قد يستحدث من ضرائب ذات الطبيعة المماثلة أو التي تتفق في جوهرها مع هذه الفرائض المالية أو تحل محلها.

المحور التمويلي:

فـي إطار حرص الحكومة المصرية على توفـير رأس المال المخاطر للنهوض بقطاع ريادة الأعمال، وتمكين الشركات الناشئة فـي مختلف المجالات؛ قامت الحكومة بالعديد من المبادرات وقدمت العديد من البرامج لتسهيل توفـير التمويل اللازم للشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من أهمها، ما يلي:

- **يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتمويل تنمية مختلف المشروعات الجديدة والقائمة** (الإنتاجية، الصناعية، التجارية، الخدمية، الحرفـية)، وكذلك مشروعات (الثروة الحيوانية، والسمكية، والداجنة) سواء أكانت منشآت فردية أو شركات أشخاص أو أموال.

وفـي هذا الصدد، عمل جهاز تنمية المشروعات على توفـير البيئة المناسبة لمساندة هذه المشروعات عن طريق **تقديم أنواع مختلفة للتمويل تناسب احتياجات هذا النوع من المشروعات الابتكارية**، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتسويقي والتدريب، حيث خصص الجهاز تمويلاً كبيرًا من خلال، ما يلي:

- **التمويل المقدم من البنك الدولي للمشروعات الابتكارية والتكنولوجية.**
- **أطلق الجهاز برنامجًا جديدًا لتدريب وتأهيل مديري صناديق رأس المال المخاطر: وهي الصناديق التي تدعم أصحاب الأفكار المبتكرة، التي لا يتم تمويلها من خلال المؤسسات التمويلية التقليدية، وتساعدهم حتى تتحول أفكارهم إلى مشروعات قائمة بالفعل لتحقيق استثمارات تسهم فـي تحقيق التنمية الاقتصادية بالدولة.**
- **القانون رقم ١٧٦ لعام ٢٠١٨: والذي يعمل على تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل اللازم، عبر توفـير إطار قانوني مُحدد لمختلَف أنشطة التمويل.**

- **شركة "مصر فينشر كابيتال" (Misr Venture Capital):** تم تأسيسها في مايو ٢٠١٧ لمساعدة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة **المتعثرة**، ولكن القادرة على البقاء، من خلال توفير **آليات التمويل ذات الأجل القصير**.

- أطلقت الدولة **مبادرات متنوعة** لتقديم تسهيلات ائتمانية للشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما تقوم تلك المبادرات بتقديم الخدمات غير المالية لريادة الأعمال، والتي تشمل توفير الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية، وتمثلت أبرز هذه المبادرات في:

- **مبادرة إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**، أطلقها البنك المركزي عام ٢٠١٤ لتحفيز البنوك على صرف القروض لهذه المشروعات، ومن خلالها كلف البنك المركزي عام ٢٠١٦ البنوك الوطنية **بتخصيص ما يقرب من ٢٠٪ على الأقل من إجمالي قروضها للشركات الصغيرة والمتوسطة**.

- **أطلق البنك المركزي مبادرة لتحفيز تمويل الأعمال الصغيرة، عام ٢٠١٧** عن طريق ضخ إجمالي **تمويل ٣٠ مليار جنيه مصري (١,٤ مليار يورو) في القطاع المصرفي**.

- حرصت الدولة على عقد العديد من **الاتفاقيات الدولية لتعزيز الأنشطة الريادية** ودعم رواد الأعمال، وتوفير التمويل اللازم لهم؛ وتمثلت أبرز جهودها بهذا المجال في:

- توقيع الدولة المصرية والبنك الدولي عام ٢٠١٩ اتفاقية لدعم رواد الأعمال في مصر بقيمة **٢٠٠ مليون دولار أمريكي؛ لزيادة حجم الائتمان المتاح للمشروعات الناشئة وتمكين المرأة**.

- توقيع اتفاقية مشتركة بين مصر وإيطاليا في نوفمبر ٢٠٢٠، تحصل بموجبها هيئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على **١٢,٩ مليون دولار أمريكي**، لدعم رواد الأعمال من **خلال تمويل شراء المعدات، بالإضافة إلى تيسير نقل التكنولوجيا**.

- قيام وزارة الصناعة والتجارة عام ٢٠١٨ بالتعاون مع الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، من أجل تعزيز سبل الاستفادة من مشروعات التعاون الألماني المشترك في مصر في مجالات المشروعات المتوسطة والصغيرة ورفع مستوى التعليم والتدريب المهني.



محور تعزيز البنية التحتية العلمية والبحثية:

تسعى الدولة المصرية للنهوض بالبحث العلمي والابتكار وتشجيع المعرفة التكنولوجية، مما يعزز من إمكانات الموارد البشرية اللازمة لإتمام أعمال قطاع ريادة الأعمال الذي يعتمد في الأساس على البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا؛ كما حرصت الدولة على تقديم البرامج الدراسية المختلفة في مجال ريادة الأعمال، بجانب تقديم العديد من التدريبات والمبادرات لنشر ثقافة ريادة الأعمال. ومن أبرز جهود الدولة في هذا السياق، ما يلي:

- **حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التوسع في كل مبادرات التدريب وبناء القدرات الرقمية مما يعزز البنية التحتية العلمية والبحثية اللازمة لتمكين الشركات الناشئة في مصر؛ ويتضح ذلك فيما يلي:**

- ارتفعت **موازنة التدريب بالوزارة خلال ٥ سنوات ٣٤ مرة لترتفع من ٥٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، كما ارتفع عدد المتدربين ١٠٠ مرة ليرتفع من ٤ آلاف متدرب إلى ٤٠٠ ألف متدرب**.

- **توفير برامج لتدريب رواد الأعمال من خلال مراكز إبداع مصر الرقمية:** وذلك لتمكين الشباب من اكتساب مهارات تقنية واقتصادية وتسويقية ومالية تمكنهم من بناء حلول تقنية وتسويقها واختيار الأسواق وتسعير المنتجات التي توفرها شركاتهم وتحقيق أرباح. حيث بدأت مراكز إبداع مصر الرقمية بعدد ٣ مراكز **ووصلت إلى ٢٠ مركزًا**، ومستهدف الوصول خلال العام المالي المقبل إلى مركز بكل محافظة..

  وخلال عام ٢٠٢٣ فقط، تم إنشاء ٩ مراكز إبداع مصر الرقمية في محافظات الجيزة، وبني سويف، والوادي الجديد، والإسكندرية، ومدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وشمال سيناء، وبورسعيد، والفيوم، والقليوبية. وذلك **لتهيئة المناخ الداعم للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال**، وتنمية مهارات الشباب بمختلف المحافظات وتأهيلهم بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشملت أنشطة مراكز إبداع مصر الرقمية، ما يلي:

  * احتضان **١٦٤ شركة ناشئة**.
  * تدريب **١٤٦٩٠ متدربًا** ومستفيدًا من **برامج ريادة الأعمال**.
  * دعم نحو **٦٣٦٩ مهنيًّا مستقلًا**.

- تنظيم محافل للتشبيك بين الشركات الناشئة والمستثمرين داخل المراكز، فخلال العامين الماضيين نجحت **٤٠ شركة ناشئة** في مركزي إبداع مصر الرقمية في القاهرة والجيزة في **جذب استثمارات بقيمة ٤٠ مليون دولار، كما تم احتضان أكثر من ٥٥ شركة ناشئة** في مراكز إبداع مصر الرقمية بالمحافظات.

- **تضمنت "رؤية مصر ٢٠٣٠ " محورًا رئيسًا لتشجيع المعرفة والابتكار والبحث العلمي، مما يدعم مجال عمل الشركات الناشئة في مصر:** حيث هدفت الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعًا مبدعًا، ومبتكرًا، ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعرفة، يتميز بوجود نظام متكامل يحقق ويضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات التنموية الوطنية؛ وذلك من خلال العمل على تهيئة البيئة المحفزة لتوطين وإنتاج المعرفة والابتكار وما يتطلبه ذلك من **تشريعات وسياسات استثمارية وتمويلية وتطوير للبنية الأساسية والتكنولوجية اللازمة**. وتراعي هذه الرؤية أيضًا الأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة ورفع القيمة المضافة من خلال التكنولوجيا والمعلومات، وتولي اهتمامًا خاصًا **بتشجيع وتعزيز ريادة الأعمال، والملكية الفكرية، والسياسات والآليات اللازمة لتنسيق الجهود في هذا المجال على المستويين المحلي والقومي**.

- **إطلاق مبادرة دولية لتدريب ١٠ آلاف شاب مصري وإفريقي على ريادة الأعمال:** وهي مبادرة أعلن عنها رئيس الجمهورية ضمن توصيات منتدى شباب العالم ٢٠١٨. هذا، بالإضافة إلى إنشاء ١٠٠ شركة متخصصة في مصر وإفريقيا بهذا المجال، وتوجيه مؤسسات الدولة لإنشاء مركز إقليمي لريادة الأعمال.

- **أطلقت الدولة مشروع رواد ٢٠٣٠:** والذي يعد أحد أهم المشروعات التي قامت الدولة المصرية بتسليط الضوء عليها من أجل تعزيز ريادة الأعمال، كما تتعلق المبادرة برؤية مصر المستقبلية، حيث تسعى الدولة للوصول إلى صورة جديدة لمصر بحلول عام ٢٠٣٠، بحيث يكون مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف يعتمد على اقتصاد تنافسي ومتوازن.

- ويهدف المشروع إلى تمكين الشباب من تأسيس المشروعات الخاصة، والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وعليه، يسهم مشروع رواد ٢٠٣٠ في توفير مجموعة من الخدمات، مثل: **المنح التعليمية والماجستير لدراسة مجال ريادة الأعمال** بشكل أعمق وعلى نطاق أوسع، هذا، إلى جانب **دعم وتأسيس حاضنات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكارًا مبتكرة في سوق العمل**، فيما تتمثل المحاور الرئيسة له في:

  - **نشر ثقافة العمل الحر:** وذلك من خلال تحفيز الطلاب بشكل عام، وطلاب المدارس الصناعية والتجارية بشكل خاص، على الدخول في مجالات ريادة الأعمال؛ من خلال تدريبهم وتنمية مهاراتهم بما يتوافق مع سوق العمل.
  - **تقديم منهج دراسي خاص بريادة الأعمال بواسطة خبراء في المجال، والقيام بالإشراف عليهم:** وذلك لخلق جيل جديد من رواد الأعمال القادرين على توظيف معرفتهم العلمية بإنشاء مشروعات.
  - إبراز الدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد المعرفي.

- **مبادرة "رواد النيل":** تُعدُّ أحد أهم المبادرات التي أطلقتها الحكومة المصرية عام ٢٠١٩ لتعزيز ريادة الأعمال في الدولة، وهي مبادرة قومية يرعاها ويمولها البنك المركزي المصري وتنفذ **من خلال جامعة النيل الأهلية**، وتقوم المبادرة بدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع والزراعة والتحول الرقمي من خلال تطبيق أدوات الابتكار المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة تهدف إلى **تعزيز النظام البيئي لرواد الأعمال** في مصر من خلال خدمات وبرامج مختلفة، ومن خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف البنوك والوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية؛ لتهيئة بيئة داعمة، وبناء ثقافة ريادة الأعمال، وعليه، يتمثل الغرض الرئيس للمبادرة في عدة نقاط وهي:

- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الشباب ومن لديهم المقومات الأولية لإدارة المشروعات، وتمكينهم من الاستخدام الابتكاري لرأس المال المادي والبشري وقيادة التغيير الاقتصادي.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب دعم المشروعات القائمة.
- تشجيع خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة بوجه عام.
- خلق صناعة وطنية تقوم بتصنيع منتجات تلبي احتياجات السوق والمجتمع، وقادرة على المنافسة الخارجية.
- تشجيع التحول التكنولوجي ودعم استخدام مفهوم الميكنة.

وتحقق المبادرة أهدافها عن **طريق ٥ محاور رئيسة تستهدف احتياجات رواد الأعمال وتمنح حلولًا مبتكرة للمشكلات الحالية، وهي:**

- **برنامج تطوير الأعمال:** لتوفير دعم استشاري **وحلول مالية وغير مالية** لتحسين المشروعات ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الانطلاق.
- **برنامج التوعية والتدريب:** لتوفير برامج تدريبية من أجل نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتدريب أصحاب الأعمال للنمو بمشروعاتهم من خلال ٣ برامج رئيسة.
- **برنامج الابتكار:** لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضخ الابتكارات الجديدة إلى السوق المصرية، وتزويدها بخبرات في مجالات الهندسة لتصنيع منتجات جديدة أو إعادة هندسة غيرهما.
- **برنامج التنافس:** لتمكين رواد الأعمال من تحسين أدائهم في السوق وتحقيق أهداف نموهم من خلال تقديم الدعم الفني وتمكين إدارة الابتكار ونقل التكنولوجيا وتعزيز سلاسل القيمة والصادرات.
- **برنامج خليك ديجيتال:** لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحويل نموذج عملها الحالي إلى نموذج عمل متطور يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات الجديدة.

رواد النيل

NilePreneurs

مبادرة البنـك المركـزي المصـري



خامسًا:
برنامج عمل مقترح لتمكين الشركات الناشئة في مصر





خامسًا: برنامج عمل مقترح لتمكين الشركات الناشئة في مصر

على الرغم من جهود الدولة المبذولة لدعم الشركات الناشئة والنهوض بقطاع ريادة الأعمال وتهيئة بيئة الأعمال في مصر والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ فإنه من خلال التحليل الرباعي سالف البيان، وبعد استعراض أبرز الجهود الحكومية المبذولة أيضا؛ يتبين حاجة مصر على المستوى الوطني إلى العمل على استغلال نقاط القوة والوصول إلى الفرص، فضلاً عن حل التحديات والتصدي للتهديدات التي تقف حائلاً دون تحقيق المزيد من الازدهار والتوسع في الاستثمار في الشركات الناشئة في مصر. لذلك تمكنت الدراسة من وضع تصور لبرنامج عمل مقترح لتمكين الشركات الناشئة في مصر. وقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة لإعداد هذا البرنامج، ومن أهم تلك المصادر:





- **نتائج ورش العمل** التي تم عقدها من قبل **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة: بين التحديات والفرص» و **«الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني: بين الفرص والتحديات»**.

- **دراسة التجارب الدولية الرائدة في تمكين الشركات الناشئة للاسترشاد بالإجراءات المتبعة في تلك التجارب الرائدة (مع مراعاة طبيعة الاقتصاد المصري)**. حيث تم عرض **تلك التجارب الدولية الرائدة في ثلاث دراسات أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن المشروع البحثي المتكامل لتمكين الشركات الناشئة**.

- **نتائج استقصاء رأي تم إعداده من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، في إطار مبادرة تمكين الشركات الناشئة؛ حيث قام العديد من الشركات الناشئة بتقديم طرح عن مقترحات لحل الصعوبات التي تواجه نشاطاتهم، ومقترحات أخرى لتحسين مناخ الأعمال بما يساهم في النهوض بقطاع ريادة الأعمال.**

- **دراسة تفصيلية للمقترحات الواردة في العديد من الدراسات التي تختص بريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر.**

وخلال هذا القسم، يتم عرض الآليات التنفيذية لبرنامج العمل المقترح، مع وضع مؤشرات لقياس أدائها، لتقييم مدى نجاح تلك الآلية في تنفيذ الهدف الذي أعدت من أجله. وكذلك تتم الإشارة إلى الجهات والهيئات والوزارات الحكومية المعنية بتنفيذ تلك الإجراءات، بالإضافة إلى المدى الزمني المتوقع لتنفيذ تلك الإجراءات. على أن يتم عرض هذا البرنامج مقسمًا وفقًا للإجراءات الواجب تنفيذها لتعزيز جهود الدولة في خمسة محاور رئيسة، وهي: (المحور التشريعي، والمحور التمويلي، والمحور المؤسسي، والمحور التنظيمي، ومحور تعزيز البنية التحتية العلمية والبحثية). وذلك من خلال الجدول التالي:

الإجراءات التنفيذية لبرنامج العمل المقترح لتمكين الشركات الناشئة:

أولًا: المحور التشريعي:			
الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
توفير أشخاص مختصين بتقديم دعم فني أو ما يعرف بـ"الميسرين" ليقوموا بتسجيل جميع المتطلبات القانونية لترخيص الشركات الناشئة والتسجيل في قانون حماية الملكية الفكرية **بدون رسوم إضافية**، كنوع من الحوافز لدعم الابتكار والتطوير.	١. دورات تدريبية للميسرين ٢. الإعلان عن تقديم خدمات الميسرين ٣. أعداد متلقي الخدمة سنويًا	◐ وزارة العدل ◐ مجلس القضاء الأعلى ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ وزارة المالية	المدى القصير إلى المتوسط
إصدار قانون الشركات الناشئة: وهو قانون معني بوضع إطار قانوني منظم لنشاط عمل الشركات الناشئة. حيث يتم الخلط بين وضع إطار قانوني حاكم للشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة معًا، على الرغم من اختلاف طبيعة الشركات الناشئة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لذا يُقترح وضع إطار قانوني يراعي طبيعة عمل الشركات الناشئة، مع مراجعة الأطر التشريعية المنظمة لبيئة أعمال الشركات الناشئة مثل: ◐ مراجعة قوانين حماية البيانات رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ ◐ مراجعة قانون الملكية الفكرية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢ حتى يتم إصدار قانون منفصل ينظم عمل الشركات الناشئة.	١. تحديد المبادئ الحاكمة لتنظيم عمل الشركات الناشئة مما يوفر الشخصية القانونية لهذه الشركات بشكل مستقل عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ٢. إصدار مقترح مبدئي للإطار القانوني المقترح. ٣. عرض مقترح القانون على رواد الأعمال وجميع الهيئات المختصة؛ للنقاش بهدف التوصل لأفضل نسخة ممكنة. ٤. تعديل المقترح القانوني بما يتناسب مع مقترحات المعنيين. ٥. إصدار قانون الشركات الناشئة، ونشره في الجريدة الرسمية.	◐ وزارة العدل ◐ الوحدة الدائمة لريادة الأعمال والشركات الناشئة التابعة لمجلس الوزراء	المدى القصير إلى المتوسط

الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
إتاحة إجراءات التوقيع الإلكتروني بشكل قانوني من خلال خاصية معرفة العميل KYC (Customer Your Know).	إصدار القانون	◐ مجلس النواب المصري ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ البنك المركزي المصري	المدى القصير
إدراج دليل شامل للإجراءات القانونية كلها اللازمة لتسجيل الشركات الناشئة ضمن منصة وحدة ريادة الأعمال، وذلك تحت مسمى "قانون الشركات الناشئة المصرية"؛ ويتم تقسيم الإجراءات وفقًا للقطاعات الاقتصادية للشركات. على أن يتم تدعيم عمل المنصة من خلال: ◐ وجود خدمة رد على التساؤلات باستخدام الذكاء الاصطناعي. ◐ إتاحة بيانات تفصيلية عن أماكن تقديم خدمات التسجيل في المحافظات والمناطق المختلفة. ◐ إتاحة خدمة اللجوء للمساعدة القانونية في تخليص إجراءات التسجيل، من قبل رجال قانون مختصين (مقابل رسوم منخفضة نسبيًا مقارنةً بالرسوم المتاحة خارج المنصة).	١. تطوير المنصة. ٢. إطلاق خدمة المساعدة القانونية التابعة للمنصة. ٣. الترويج للمنصة داخل أروقة المؤسسات المسؤولة عن عمليات التسجيل.	◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ وزارة العدل ◐ نقابة المحامين ◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بهيئة الاستثمار والمناطق الحرة	المدى القصير

ثانيًا: المحور التمويلي:			
الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
الاستعانة بالتاريخ البنكي للشركات الناشئة "Back history" لحل مشكلة الحد الأقصى للكروت البنكية التي تتعرض لها الشركات الناشئة. ويتم اعتماد آلية التاريخ البنكي **من خلال حساب متوسط الثلاث سنوات الأخيرة (قبل أزمة العملات الأجنبية)، وعلى أساس هذا المتوسط، يتم فتح الحدود القصوى لسحب الشركة من الكروت البنكية.**	١. إصدار قرار تحديد حدود السحب للشركات الناشئة وفقًا لآلية "التاريخ البنكي" ٢. تعميم الإعلان عن القرار لجميع الجهات المختصة	◐ البنك المركزي المصري	المدى القصير
دعم الشركات الناشئة المصرية في مناقصات البنوك: وذلك من خلال قيام الجهات المانحة في الحكومة المصرية بتولي **دفع جزء من تكلفة المنتج المصري في مناقصات البنوك**، لتزيد الميزة التنافسية للمنتج المصري أمام المنتج الأجنبي.	١. إعداد الإطار التنظيمي لآلية اختيار الشركات الأولى بالدعم ٢. إصدار القرار ٣. تعميم القرار ونشره في جميع الجهات المعنية	◐ البنك المركزي المصري ◐ وزارة المالية ◐ رئاسة مجلس الوزراء ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المدى القصير
برنامج "قروض الشركات الناشئة": وهو برنامج تمويل مخصص يلبي احتياجات رواد الأعمال في مختلف مراحل تأسيس مشاريعهم. ويضم البرنامج باقة من القروض المتنوعة التي تتناسب مع حجم واحتياجات كل شركة ناشئة، بدءًا من مليون جنيه مصري وصولًا إلى عشرة ملايين جنيه مصري. على أن يتم تقديم تلك القروض بشروط تيسيرية، مثل: ◐ **معدلات فائدة ميسرة (أقل من الفائدة السوقية، ويتم حسابها كنسبة ٦٠٪ من الفائدة المعلنة في السوق).** ◐ **فترات سداد تتناسب مع الغرض من التمويل**	١. إطلاق البرنامج ٢. عدد الشركات الناشئة المستفيدة من البرنامج سنويًا	◐ البنك المركزي المصري ◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ◐ وزارة التعاون الدولي	المدى القصير

ثالثًا: المحور المؤسسي:			
الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
إنشاء وحدات فرعية (مكاتب) لخدمة رواد الأعمال والشركات الناشئة: **على أن يتم إنشاء تلك المكاتب في المحافظات المختلفة بمقرات** **(الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات إيتيدا) والمنتشرة في جميع محافظات الجمهورية.**	١. إعداد مخطط جغرافي لتوزيع المكاتب في المحافظات. ٢. إنشاء المكاتب ٣. عدد الشركات الناشئة المستفيدة من خدمات المكاتب في كل محافظة سنويًا	◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	المدى القصير إلى المتوسط
إتاحة الفرصة أمام تكوين جماعات مصالح: مثل تأسيس جمعيات أو نقابات تضم أنشطة الشركات الناشئة.	١. وضع إطار تنظيمي وتشريعي لتكوين جماعات المصالح في مجال ريادة الأعمال. ٢. الإعلان (ضمن فعاليات قمة RiseUp Summit لعام ٢٠٢٥) عن دعم الدولة لتكوين جماعات المصالح ٣. تكوين أول نقابة أو جمعية لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال	◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع شركة RiseUp	المدى القصير إلى المتوسط
◐ خطة لتحسين التوزيع **الجغرافي لحاضنات ومسرعات الأعمال:** وذلك نظرًا لسوء التوزيع الجغرافي لحاضنات ومسرعات الأعمال في مصر، حيث تقع مقار أغلبها في القاهرة؛ في حين تعاني العديد من محافظات مصر من غياب تام لأي شكل من أشكال دعم النظام البيئي لريادة الأعمال.	١. وضع خطة لنشر فروع لحاضنات ومسرعات الأعمال الحكومية على مستوى جميع محافظات الجمهورية، بالتركيز على محافظات الصعيد. ٢. تيسير إجراءات الإنشاء لمسرعات وحاضنات الأعمال في المحافظات والأقاليم المحرومة من الدعم.	◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	المدى المتوسط

رابعًا: المحور التنظيمي:			
الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
إعداد تقرير "Egyptian Startups": وهو تقرير سنوي لتتبع نمو وأداء الشركات الناشئة وقطاع ريادة الأعمال في مصر، ويتم إصداره بكل من اللغتين العربية والإنجليزية. على أن يشتمل هذا التقرير على رصد لقاعدة بيانات تتضمن: ◐ عدد الشركات الناشئة المصرية، مقسمة وفقًا للقطاعات الاقتصادية. ◐ عدد الشركات الناشئة التي تم تأسيسها خلال العام، مقسمة وفقًا للقطاعات الاقتصادية. ◐ قيمة الاستثمارات في رأس المال المخاطر الموجه لريادة الأعمال خلال العام، على أن تكون مقسمة وفقًا للقطاعات الاقتصادية. ◐ أبرز الجهود الحكومية المبذولة خلال العام، لتمكين الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مصر. ◐ اللوائح والتشريعات القانونية الحاكمة لعمل الشركات الناشئة، مقسمة وفقًا للقطاعات الاقتصادية لمجالات عمل تلك الشركات. ◐ حاضنات ومسرعات الأعمال المختصة بتقديم الدعم للشركات الناشئة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.	١. إصدار التقرير ٢. نشر التقرير على "المنصة الإلكترونية لوحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" ٣. المتابعة السنوية لإصدارات التقرير من قبل الجهات المختصة	◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ◐ وزارة التعاون الدولي	المدى القصير إلى المتوسط
وضع إطار تنظيمي لمتطلبات مسبقة لتحقيق تنافس احترافي: وذلك لضرورة تعزيز الشركات الناشئة من خبرتها في التسويق لذاتها وتعزيز تنافسيتها عالميًا.	١. إصدار مقترح أولي للإطار ٢. طرح المقترح للنقاش ٣. إصدار الإطار التنظيمي	◐ وزارة التجارة والصناعة ◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	المدى القصير إلى المتوسط

الآلية التنفيذية	مؤشرات الأداء	الجهات المعنية بالتنفيذ	الفترة الزمنية
إضافة قاعدة بيانات شاملة عن ريادة الأعمال مُصنفة حسب القطاعات على "المنصة الإلكترونية لوحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة"	إضافة تصنيف للقطاعات على الموقع الإلكتروني للمنصة إضافة بيانات محدثة (سنويًا) عن: عدد الشركات الناشئة بالقطاع، وقيم الاستثمارات المخاطرة الموجهة لكل قطاع، وحاضنات ومسرعات الأعمال الداعمة لنشاط ريادة الأعمال بالقطاع، والجهود الحكومية المبذولة بالقطاع	◐ وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المدى القصير

خامسًا: تعزيز البنية التحتية العلمية والبحثية:			
الآلية التنفيذية	**مؤشرات الأداء**	**الجهات المعنية بالتنفيذ**	**الفترة الزمنية**
توفير فرص تدريبية من خلال الشراكات الاستراتيجية للربط بين التعليم الجامعي والقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة.	١. إعداد البرامج التدريبية التشاركية المُعدة سنويًا ٢. عدد المتدربين سنويًا. ٣. عدد خريجي البرامج التدريبية الحاصلين على فرص عمل من خلال تلك الشراكات سنويًا.	◐ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قصير المدى
إدراج برنامج "رائد أعمال متخصص" ضمن المناهج التعليمية الجامعية: وهو برنامج تعليمي متخصص في تدريس ريادة الأعمال في مجالات تكنولوجية محددة. حيث يتم الدمج بين تدريس ريادة الأعمال بالتزامن مع تدريس البرمجيات أو التكنولوجيا المالية أو الأمن السيبراني أو الذكاء الاصطناعي، وهكذا.	١. إدراج البرنامج التعليمي ضمن برامج الجامعات التكنولوجية المتخصصة. ٢. إقامة شراكة بين كليات ريادة الأعمال والكليات التكنولوجية	◐ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ◐ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	قصير المدى

نظرة مستقبلية

من خلال التحليل السابق لسوق الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال عالميًا، وإقليميًا (بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، والتركيز على الاقتصاد المصري، يتضح التوجه العالمي نحو الاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة، بجانب شركات الأمن السيبراني والبرمجيات. كما يظهر بشكل جلي، سيطرة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة على الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في الاقتصاد المصري.

لذا، خلال الأوراق البحثية والدراسات التالية لهذا الإصدار، يتم التركيز على عرض التجارب الدولية الرائدة في تمكين الشركات الناشئة في مجالات (التكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي). وذلك للاستفادة منها والخروج بإطار استرشادي بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد المصري. وفي النهاية يتم عرض دراسات تختص في تمكين الشركات الناشئة في مصر بالتركيز على القطاعات الرائدة عالميًا وإقليميًا (وهي قطاعات: التكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي). وذلك في محاولة لوضع خارطة طريق شاملة لتعزيز دور الشركات التكنولوجية الناشئة في الاقتصاد المصري، واللحاق بالمستجدات العالمية في المجالات التكنولوجية والابتكارية في قطاع ريادة الأعمال.


50
60
LOADING
43
56
35



مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3

تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٠٥٤٦٦٠٠ (+٢٠٢) فاكس: ٢٠٥٣٢١١٥ (+٢٠٢)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg